حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميكاته في دولة الكويت قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت

أ. د. علي أسعد وطفة

قسم أصول التربية - كلية التربية
جامعة الكويت

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٥٢ - الحولية ٣٢

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م (مارس)

الرسالة ٣٥٢

محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميّاته في دولة الكويت قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت

أ. د. علي أسعد وطفة
قسم أصول التربية - كلية التربية
جامعة الكويت

المؤلفة:

أ. د. علي أسعد وطفة

- دكتوراه في علم الاجتماع التربوي من جامعة كان Caen (فرنسا) ١٩٨٨.
- أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعتي دمشق والكويت.

الإنتاج العلمي:

١ - رأسمالية المدرسة في عالم متغير: الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي والمناهج الخفية، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١١.

٢ - أصول التربية: إضاءات نقدية معاصرة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١١.

٣ - تكافؤ الفرص الأكاديمية في جامعة الكويت: تأثير متغيرات الوسط الاجتماعي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ٢٩ يناير ٢٠١١.

٤ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، (مجموعة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٥ - العنف والعدوانية في التحليل النفسي، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٨.

٦ - الجمود والتجديد في العقلية العربية: مكاشفات نقدية، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٧.

٧ - التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي: (عدد من المؤلفين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٨ - التربية تاريخا والفكر التربوي تطورا (بالمشاركة)، شركة مطبعة الفيصل، الكويت، ٢٠٠٥.

٩ - علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها، بالمشاركة، مكتبة الطالب، الكويت، ٢٠٠٣.

١٠- التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في الوطن العربي، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية....٢٠٠٢،

١١- واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها في سوريا، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١.

١٢- التربية وحقوق الإنسان، دار السياسة، بالمشاركة، الكويت، ١٩٩٨.

١٣- الشباب قيم واتجاهات ومواقف، بالمشاركة، دار الينابيع، دمشق، ١٩٩٤.

١٤- بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

١٥- التربية قبل المدرسية، مكتبة الطالب، بالمشاركة، الكويت، ١٩٩٣.

١٦- علم الاجتماع التربوي وقضايا الحياة التربوية المعاصرة، الفلاح، الكويت، ١٩٩٨.

المحتوى

الملخص ١٣

١ – موضوع الدراسة ١٥

٢ – مشكلة الدراسة ١٩

٣ – أسئلة الدراسة وفرضياتها ٢١

٤ – أهمية الدراسة ٢٣

٥ – أهداف الدراسة وحدودها: ٢٥

٥/١– أهداف الدراسة ٢٥

٥/٢– حدود الدراسة ٢٥

٦ – مفاهيم الدراسة: ٢٧

٦/١– في مفهوم الانتخابات والتصويت: ٢٧

٦/٢– في مفهوم الثقافة الانتخابية ٢٨

٦/٣– السلوك الانتخابي ٣٠

٦/٤– في مفهوم القبيلة ٣٣

٦/٥– في مفهومي الطائفة والطائفية: ٣٦

٧– خصائص الحياة الديمقراطية في الكويت: ٣٧

٧/١– الأحزاب السياسية في الكويت ٣٨

٧/٢– القانون الانتخابي في الكويت: ٣٩

٧/٣– الدوائر الانتخابية في الكويت: ٤٠

٧/٤– تأثير البنية القبلية والطائفية في التنمية الثقافية: ٤٢

٨ – الدراسات السابقة: ٤٥

٩ – منهج البحث وإجراءاته: ٥٣

٩/١– منهج البحث ٥٣

٢/٩ – أداة البحث: ٥٤

٣/٩– عينة البحث ٥٥

١٠ – نتائج الدراسة: ٥٧

١٠/١– تأثير العامل القبلي ٥٨

١٠/ ١ /١– تأثير المتغيرات الثنائية في العامل القبلي: ٥٩

١٠/ ١ /٢– تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في العامل القبلي ... ٦١

١٠/٢/– تأثير العامل العشائري ٦٢

١٠/ ٢ /١– تأثير المتغيرات الثنائية في العامل العشائري ٦٣

١٠/٢/٢– تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في العامل العشائري ٦٥

١٠/٣– تأثير متغير الولاء للمبادئ والقيم الوطنية ٦٦

١٠/ ٣ /١– تأثير المتغيرات الثنائية في متغير القيم الوطنية ٦٧

١٠/٣/٢– تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير القيم الوطنية . ٦٨

١٠/٤– تأثير متغير الولاء الطائفي ٦٩

١٠/٤/١– تأثير المتغيرات الثنائية في متغير العامل الطائفي ٧٠

١٠/٤/٢– تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير العامل الطائفي ٧١

١٠/٥– تأثير متغير كفاءة الناخبين وجدارتهم ٧٢

١٠/٥ /١ تأثير المتغيرات الثنائية في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح ٧٣

١٠/٥ /٢– تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح ٧٤

١٠/٦– تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين في العملية الانتخابية .. ٧٥

١٠/٦ /١– تأثير المتغيرات الثنائية في متغير البرنامج السياسي للمرشح ٧٦

١٠/٦/٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح: ٧٧

١٠/٧- تأثير متغير النزاهة الأخلاقية للمرشحين في العملية الانتخابية ... ٧٩

١٠/٧/١- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير النزاهة الأخلاقية للمرشح ٨٠

١٠/٧/٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير النزاهة الأخلاقية للمرشح ٨١

١١- خاتمة: ٨٥

١١/١- رؤية إجمالية ٨٥

١١/٢- توصيات الدراسة ومقترحاتها: ٨٧

١٢ - مراجع الدراسة: ٨٩

الملخص

تمثل هذه الدراسة محاولة لتقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات المجتمعية في سلوك الناخبين في دولة الكويت من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت. وقد أجريت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٠ على عينة بلغت ٥٩٦ طالبا وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت، وقد سحبت هذه العينة بطريقة طبقية عمدية، بحيث روعي فيها أن تشمل نسبا متكافئة من الذكور والإناث ومن طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية. واعتمدت الدراسة استبانة محكمة تضمنت مجموعة من الأسئلة حول محددات السلوك الانتخابي للكويتيين من وجهة نظر الطلاب. وخرجت الدراسة بنتائج مهمة يتمثل أبرزها في التأثير الكبير للعوامل القبلية والطائفية والعشائرية في السلوك الانتخابي للناخبين، وبينت الدراسة ضعف تأثير العوامل الديمقراطية التي تتمثل في القيم الوطنية والبرامج الانتخابية السياسية للمرشحين، وقد بينت الدراسة أيضا أهمية متغير النزاهة الأخلاقية ودورها المؤثر في سلوك الناخبين.

وفي النهاية، خرجت الدراسة بتوصيات ومقترحات أهمها العمل على تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتين، والعمل على إضعاف تأثير العوامل التقليدية االقبلية والطائفية لصالح العوامل الديمقراطية والموضوعية، التي تتمثل في البرامج الانتخابية، والسياسات الوطنية، والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين؛ كما أوصت الدراسة بتأسيس مركز للبحوث في مجال التنمية السياسية، وذلك من أجل رفع السوية العلمية والثقافية للمجتمع في مجال الحياة السياسية كما في مجال الانتخابات العامة والنيابية في دولة الكويت.

١ - موضوع الدراسة

تشكل التجربة الديمقراطية في الكويت إحدى أهم التجارب الديمقراطية المتقدمة في الوطن العربي، وقد أثارت هذه التجربة بما تضمنته من فعاليات ديمقراطية وحراك سياسي ونشاط فكري اهتمام المفكرين وعلماء الاجتماع في مختلف أنحاء العالم، ويكمن سرّ هذا الاهتمام في واقع الازدهار الكبير الذي حققته هذه التجربة الديمقراطية في مجتمع ما زالت تهيمن فيه أنماط الحياة الاجتماعية التقليدية في مختلف المستويات القيمية والعقلية، وهنا تكمن المفارقة التاريخية لديمقراطية متقدمة في مجتمع تقليدي تحكمه أواصر الحياة القبلية والعشائرية، وتسوده مختلف الأنماط الذهنية والعقلية للمجتمعات التقليدية القديمة.

لقد ولدت التجربة الديمقراطية في الكويت مع قيام الدولة الوطنية، واغتنت هذه التجربة لتؤسس نظاما ديمقراطيا ترسخت معالمه في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الكويتي. وقد ترسخت هذه الديموقراطية تاريخيا عبر حيوية التجربة الانتخابية وفعالية الممارسة الديمقراطية التي تستند إلى خمسة ركائز أساسية:

١ – إصدار دستور عام ١٩٦٢ الذي يعد من أكثر الدساتير تأكيدا للحياة السياسية الديمقراطية وترسيخا لقوانيها في المنطقة العربية.

٢ – استقلال القضاء الكويتي في مجال الممارسة والتطبيق، حيث يشكل القضاء سلطة مستقلة بذاتها.

٣ – الحريات الإعلامية المميزة التي عرفت بها دولة الكويت والتي أكدت الطابع الديمقراطي للحياة السياسية فيها.

٤ – الانتخابات الديمقراطية الفعلية الشفافة التي تميز الحياة السياسية في الكويت.

٥ – الممارسة الديمقراطية لمجلس الأمة وفق دستور البلاد، وهي ممارسة نقدية مميزة وفعالة عرفت بها الكويت منذ الاستقلال حتى اليوم. وعلى أساس هذه

السمات المميزة للتجربة الديمقراطية في الكويت اتخذت الحياة السياسية مسارها السلمي منذ بدايات تشكل الدولة، حيث لم تسجل الحياة السياسية في الكويت منذ التأسيس أية تظاهرة سياسية عنيفة أو مسلحة، وقد رسخت هذه التجربة المؤسسات السياسية والاجتماعية للدولة الحديثة.

لقد عرفت الكويت أول انتخابات نيابية عامة في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، عندما انتخب الكويتيون في ٢٩ يونيو من العام ١٩٣٨ أول مجلس وطني، وذلك قبل أن تنال الكويت استقلالها، وشهدت منذ عهد الاستقلال عام ١٩٦١ حتى اليوم ١٣ انتخاباً عاماً، كان أولها انتخاب المجلس التأسيسي، الذي تولى وضع الدستور، وأعقبته منذ ١٩٦٣ انتخابات مجالس الأمة في فصولها التشريعية الأحد عشر، وكان آخرها انتخاب مجلس الأمة الحالي في ١٧ أبريل من العام ٢٠٠٨، هذا إلى جانب العديد من الانتخابات البلدية (الديين، ٢٠٠٧).

هذا، وتشكل الانتخابات أحد أهم الطقوس الاجتماعية والسياسية في الكويت منذ الاستقلال حتى اللحظة الراهنة حيث تشهد البلاد تفاعلا ديمقراطيا يشتمل على أنماط متعددة من الانتخابات التي تبدأ في الجمعيات والمؤسسات ومختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية، فهناك الانتخابات المحلية والبلدية والبرلمانية التي تتصف بطابعها الدوري المستمر عبر الزمن. ومما لا شك فيه أن الانتخابات العامة تشكل مهماز التجربة الديمقراطية ونابضها الحيوي؛ وذلك لأن التجربة الديمقراطية ترتهن في نجاحها على نجاح المعايير الانتخابية وسلامتها حيث تمثل شفافية هذه الانتخابات وموضوعيتها الصورة الحقيقية لسلامة الحياة الديمقراطية السياسية في المجتمع والدولة. ويمكن القول بأن الثقافة الانتخابية في الكويت؛ تتصف بالغنى والثراء، وهي ناجمة عن فعاليات مستمرة في مختلف مظاهر النشاط السياسي والاجتماعي في الكويت.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الكويت قد عرفت خصوصية سياسية تتعلق بانتشار الديوانيات التي شكلت عبر الزمن أهم المؤسسات الاجتماعية التي تنحو منحى ديمقراطيا، وقد شكلت هذه الديوانيات نابض الحياة السياسية والفكرية في

الكويت لأنها كانت وما زالت أشبه بمؤسسات ومنتديات ديمقراطية يناقش فيها الكويتيون مختلف القضايا الحيوية في المجتمع السياسية منها والفكرية والاجتماعية.

وغني عن البيان أن الانتخابات في النظم الديمقراطية ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي أداة وآلية تعتمدها الأنظمة الديمقراطية للتعبير عن مشاركة الأمة في ممارسة السلطة عبر ممثليها الشرعيين حيث تكون الأمة مصدر السلطات السياسية وغايتها، وحيث تهدف هذه الانتخابات إلى توفير الشرعية السياسية للحكومة ووضعها تحت المراقبة والمساءلة الشعبية عبر البرلمان بآلياته الديمقراطية (الديين، ٢٠٠٧).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن العمليات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية تخضع لنسق من التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الأيديولوجية التي ترسم حدود وأبعاد السلوك الانتخابي للمواطنين في هذه المجتمعات. فالسلوك الانتخابي يختلف باختلاف المجتمعات ويتنوع بتنوع التكوينات الاجتماعية القائمة فيها، ففي الوقت الذي تلعب فيه العوامل الاقتصادية والأيديولوجية دورا كبيرا في السلوك الانتخابي في المجتمعات الغربية، فإن التكوينات الاجتماعية التقليدية تمارس دورا حيويا أيضا في تحديد أبعاد السلوك الانتخابي ومعالمه في الدول والمجتمعات التقليدية.

لقد مارست كثير من الدول العربية الانتخابات واعتمدتها في تشكيل المجالس وتحديد السياسات في أجواء شكلية غير ديمقراطية في جوهرها، فأغلب الدساتير هي دساتير ديمقراطية من حيث الصورة والشكل، ولكنها مفرغة من مضمونها في ميدان الممارسة والفعل، حيث تأخذ هذه الممارسة طابعا شكليا وعبثيا، وغالبا ما ترتد الممارسة ضد جوهر الديمقراطية ذاتها، ويترتب على ذلك أن الانتخابات غالبا ما تكون صورية شكلية أيضا، حيث يجري تنظيمها والإعداد لها بطريقة يمكنها أن تكون في خدمة بعض السياسيين دون غيرهم، وبطريقة يتم فيها تفريغ الحياة السياسية من مضامينها الديمقراطية.

لقد عرفت أغلب الدول العربية الانتخابات، ولكن من يتأمل في فعاليات هذه

الانتخابات وممارساتها سيجد نفسه أمام صورة ديمقراطية مشوهة لا حياة فيها ولا معنى في مضامينها حيث تشكل عوامل الترهيب والترغيب والضبط السياسي للناخبين الإطار العام للفعاليات الانتخابية في أغلب هذه البلدان.

فالسلوك الانتخابي في البلدان العربية نادرا ما يقوم على معطيات سياسية تتعلق بالبرامج الانتخابية والأيديولوجيات السياسية ومعطيات الواقع، بل غالبا ما يتحدد هذا السلوك وفقا للانتماءات الاجتماعية التقليدية كالانتماء إلى العائلة والطائفة والعشيرة والقبيلة والدين. فالتصويت في هذه البلدان لا يجري على أساس الانتماء السياسي والفكري، ولا يستوحي المشاريع السياسية الوطنية، أو يقوم على برامج انتخابية واضحة المعالم والاتجاهات. فالناخب العربي غالبا ما يستند في خياراته الانتخابية على هوية الأشخاص وعلى الانتماءات التقليدية ذات الدلالة القبلية والعرقية والدينية والطائفية. وهذا يعني أن الثقافة السياسية الانتخابية ذات الطابع الديمقراطي ما زالت غائبة في الوعي العربي، ويتجلى هذا الأمر في تحول الممارسة الانتخابية إلى عملية عبثية تفرضها القيم التقليدية المضادة للقيم الديمقراطية في البلدان العربية بعامة، وفي بلدان الخليج العربي بصورة خاصة.

٢ - مشكلة الدراسة

يعيش المجتمع الكويتي، كما ألمحنا، تجربة ديمقراطية مميّزة تقوم على نظام انتخابي يتسم بالشفافية والإجرائية والوضوح. وهذا يؤكد لنا بأن التجربة الكويتية تتمثل معايير وقيم الحياة الديمقراطية من حيث المضمون الحقوقي والدستوري ومن حيث الممارسة السياسية الديمقراطية التي يشهد لها في الكويت. ولكن هذه الديمقراطية ما زالت في مضمونها تعاني من المفارقة الأساسية لمجتمع يدور في فلك التكوينات الاجتماعية التقليدية (الطائفة، القبيلة، العشيرة) وينخرط في الوقت نفسه في دوامة من الحداثة البنيوية التي شملت مختلف جوانب الحياة المادية والمؤسساتية، وفي مقدمتها التجربة الديمقراطية التي تمثل أكثر جوانب المجتمع حداثة في المستويات السياسية.

فالبنى والتكوينات الاجتماعية التقليدية بما تنطوي عليه من قيم وعقليات وذهنيات وعادات وتقاليد ما زالت تعاند بقوة اتجاهات التحديث، وما زالت تفرض نفسها بقوة، وتعمل بحكم طبيعتها على تعطيل الحداثة ومواجهتها في مختلف ميادين الحياة، ولا غرو في القول بأن هذه التكوينات التقليدية استطاعت أن تركب أمواج الحداثة وتستفيد من معطياتها وآلياتها في تعزيز وجودها وسيطرتها. ومما لا شك فيه أن هذه التكوينات التقليدية استطاعت أن توظف العملية الانتخابية نفسها كآلية ديمقراطية حداثية في تعزيز وجودها، وتنمية قدراتها، وفي فرض هيمنتها وصوتها على الحياة السياسية، وليس من الغرابة أبدا أن تعتمد القبائل والطوائف والمذاهب والعشائر على المبدأ الديمقراطي، وعلى فنون الممارسة الانتخابية في تعزيز هيمنتها وحضورها الفاعل في المجتمع.

٣ - أسئلة الدراسة وفرضياتها

٣/١- أسئلة الدراسة:

والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه ويعبر عن جوهر إشكالية هذه الدراسة هو: كيف يختار الناخبون الكويتيون ممثليهم إلى قبة البرلمان؟ ويمكن تفريع هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة الإجرائية:

١ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة بتأثير الانتماء للقبيلة أو للعشيرة؟

٢ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة على أساس الولاء للطائفة ؟

٣ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة على أساس المبادئ والقيم السياسية الوطنية؟

٤ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة على أساس البرنامج الانتخابي للمرشحين ؟

٥ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة على أساس الكفاءة والجدارة السياسية للناخبين؟

٦ - هل ينتخب الكويتيون ممثليهم إلى مجلس الأمة على أساس النزاهة الأخلاقية للمرشحين؟

تلك هي الأسئلة الإجرائية التي تشكل محور هذه الدراسة ومضمونها.

٣/٢- فرضيات الدراسة:

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة (الجنس، الاختصاص العلمي، البدو والحضر، السنوات الجامعية، الكليات، والمحافظات) فإن الدراسة تتبنى الفرضيات الصفرية التالية:

١ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير الجنس.

٢ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير (البدو والحضر).

٣ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير الاختصاص العلمي (علوم إنسانية وعلوم تطبيقية).

٤ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير المحافظات.

٥ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير الكليات العلمية.

٦ – لا توجد فروق دالة إحصائيا في آراء الطلاب في المحددات الانتخابية للناخبين في الكويت وفقا لمتغير السنوات الجامعية.

٤ - أهمية الدراسة

يشكل البحث في السلوك الانتخابي للناخبين اليوم حقلا معرفيا مميزا في مجال العلوم السياسية والاجتماعية. فاستطلاعات الرأي العام الانتخابية تشكل حاليا أحد المحاور الأساسية للعلوم الاجتماعية والسياسية في الغرب، والتي تنشط بصورة واضحة في المواسم الانتخابية البرلمانية والرئاسية. وقد تطورت مناهج البحث في هذا الميدان لتصبح على درجة كبيرة من حيث القدرة على التنبؤ السياسي الدقيق بنتائج الانتخابات انطلاقا من القراءة الموضوعية لمتغيراتها وعواملها ومحدداتها الاجتماعية.

ويتضح اليوم أن استطلاعات الرأي العام ما زالت في بواكيرها الأولى، ويبدو الأمر كنتاج طبيعي لغياب الديمقراطيات السياسية الحقيقية في العالم العربي، حيث تحسم النتائج، وتعرف قبل أن تبدأ الانتخابات، وفقا لمنطق الديمقراطيات الشمولية التي تفرض على المواطنين مرشحا واحدا للرئاسة، أو مرشحين محددين لقائمة الحزب الواحد في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وغيرها من الانتخابات.

ويمكن ملاحظة هذا الأمر في الكويت التي عرفت بنظامها الانتخابي الديمقراطي، حيث ما تزال الأبحاث السوسيولوجية والاستطلاعية متواضعة نسبيا أيضا على الرغم من الممارسة الانتخابية الحرّة على مدى نصف قرن من الزمن، وبالمقابل يمكن الإشارة إلى عدد كبير من التقارير والاستطلاعات الصحفية التي لا يمكنها أن تصنف في مستوى الدراسات العلمية الاجتماعية التي تعتمد مناهج البحث العلمي في هذا المجال. ويلاحظ في هذا السياق أن الاستطلاعات الصحفية تعتمد على التكهن السياسي والتوقعات الفردية انطلاقا من الفهم العام لسيكولوجيا الناخب الكويتي الذي يرتهن لتأثير عوامل ثقافية تقليدية تتميز بطابع القوة والهيمنة.

وتأسيسا على هذا النقص الكبير في البحوث والدراسات السوسيولوجية

الأكاديمية لسلوك الناخبين، ومحددات العملية الانتخابية، تبرز أهمية هذه الدراسة التي يمكن لها أن تشكل تطورا جديدا في مجال البحث المتجدد عن مضامين واتجاهات السلوك الانتخابي ومحدداته الاجتماعية في المجتمع الكويتي، وذلك في ضوء المستجدات والمتغيرات السياسية والاجتماعية المتواترة.

ويمكن القول أيضا وفي هذا السياق إن إجراء دراسة سوسيولوجية حول السلوك الانتخابي يعبر عن حاجة أساسية **وضرورية للانتقال من حالة الفوضى العلمية التي ما زالت تعتمد على التكهن والتوقع والاستمزاج والاستبصار والتبصر إلى حالة تعتمد على الفهم العلمي الرصين والموضوعي لأبعاد الحياة الانتخابية والسلوك الانتخابي للناخبين في الكويت في الانتخابات القادمة.**

لقد أصبح المجتمع الكويتي في مسار تطلعاته السياسية أحوج ما يكون إلى بناء تصورات موضوعية حول المؤثرات في عمليات التصويت والانتخاب على نحو علمي سوسيولوجي تغيب معه كل التصورات القائمة على البداهة الفردية والاستمزاج الشخصي، وذلك من أجل تجنب المفاجآت، وتنظيم الحياة السياسية على نحو آخر يتسم بالقدرة والمرونة والموضوعية، ومن هنا أيضا تكتسب هذه الدراسة وأمثالها طابع الأهمية والخصوصية.

ويمكن القول في هذا السياق، بأن أهمية هذه الدراسة تنبع كذلك من أهمية تطوير البحث في مجال السلوك الانتخابي وعلم الاجتماع السياسي الذي ما زال في بواكيره العلمية السياسية، حيث تشكل هذه الدراسة حلقة جديدة في نسق البحث العلمي وخطوة مهمة في مجال الرصد السوسيولوجي للعمليات الانتخابية في ضوء محدداتها الاجتماعية.

٥ - أهداف الدراسة وحدودها

٥/١- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:

١ - الكشف عن محددات السلوك الانتخابي في الحياة السياسية في الكويت.

٢ - استطلاع أبعاد الثقافة الانتخابية لدى الناخب الكويتي.

٣ - رصد وتحليل آراء الطلاب في جامعة الكويت إزاء السلوك الانتخابي.

٤ - الكشف عن تأثير التكوينات التقليدية (القبلية والطائفية) في السلوك الانتخابي.

٥ - الكشف عن المخاطر السياسية للتكوينات الطائفية والقبلية في مسار الحياة الانتخابية.

٦ - الإجابة عن مختلف التساؤلات واختبار مختلف الفرضيات المطروحة في صلب هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بحدود الدراسة فإن هذه الدراسة تجرى في جامعة الكويت في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٥/٢- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تجرى الدراسة في جامعة الكويت
- الحدود الزمانية : تجرى الدراسة في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦ - مفاهيم الدراسة

٦/١- في مفهوم الانتخابات والتصويت:

تعد الانتخابات شكلا منظما من أشكال التعبير السياسي عن ديمقراطية المشاركة السياسية للشعب في تقرير مصيره السياسي والاجتماعي، وتشكل المشاركة السياسية للمواطنين عبر الانتخاب شرطاً أساسياً من شروط التنمية السياسية وعاملا من عوامل التقدم والتحديث والتنوير. وتشكل الانتخابات منهجا ديمقراطيا تعتمده القوى الاجتماعية للتعبير عن إرادتها وأفكارها وطموحاتها، كما تشكل الطريقة الأمثل للتأثير في صنع القرارات السياسية والمشاركة في توجيه دفة الحياة السياسية والتنموية في المجتمع. ويمكن القول في هذا السياق بأن نزاهة الانتخابات العامة وفعاليتها تعدّ مؤشرا حقيقيا من مؤشرات الحياة الديمقراطية في المجتمع (الصلوي، ٢٠٠٧).

ويعد التصويت في الانتخابات أحد أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية للمواطنين والناخبين في صنع القرار السياسي، كما يشكل الأساس التشريعي للعملية السياسية، وقد برهنت التجارب التاريخية للشعوب على هذه الحقيقة حيث كان التصويت الأداة الأساسية للشعوب في تحقيق مبدأ المشاركة السياسية(نوير، ٢٠٠٣).

وتعد الممارسة الانتخابية أيضا حقاً من حقوق المواطنة وحقا أساسيا من حقوق الإنسان الذي أكدته الشرائع الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ الإنساني، كما "تعد الأداة الأنجع التي تمكّن المواطنين من اختيار ممثليهم إلى المجالس التشريعية حيث يمكنهم عبر ممثليهم المشاركة في توجيه القرار السياسي، والتأثير في مجمل التوجهات المجتمعية، وممارسة حقهم في الارتقاء بالعملية السياسية،

وتصويب أداء المؤسسات العامة والخاصة، والتأكيد على الطابع السلمي الديمقراطي لتداول السلطة السياسية" (الصلوي، ٢٠٠٧).

ولكن الممارسة الانتخابية – كما تبيّن التجربة السياسية في كثير من بلدان العالم – يمكنها أن تأخذ طابعا منافيا للقيم والمبادئ الديمقراطية، فبعض الدول، ومنها أغلب الدول العربية، استطاعت أن تختزل الديمقراطية إلى مجرد ممارسة شكلية لعملية الانتخاب حيث يتمّ تفريغها من مضمونها الديمقراطي والإنساني، وقد تحولت هذه الأداة الديمقراطية إلى وسيلة لتغذية الصراعات الفئوية القبلية والطائفية والمناطقية، **فتحولت العملية الانتخابية نفسها إلى أداة مضادة للديمقراطية ومعادية للقيم الديمقراطية**. ونتيجة لهذه الوضعية السلبية ذهب بعض المفكرين إلى القول بأنه " لا جدوى من الانتخابات إذا كانت بعض شروطها الأساسية غير متوافرة، مثل اكتمال حرية الرأي والتجمع وتكافؤ الفرص والمشاركة في القرار" (الحبيب، ٢٠٠٩).

ومهما يكن، فإن الحملات الانتخابية تشكل مناسبة وطنية مهمة أمام القوى والتيارات السياسية للقيام بالتعبئة السياسية في صفوف الناخبين لكسب الأنصار والمؤيدين وضم الأعضاء الجدد إلى صفوفها، كما أنها تتيح الفرصة أمامها لتدريب بعض عناصرها على العمل السياسي والجماهيري. هذا، ويمكن للحملات الانتخابية أن تساعد على توليد طاقة سياسية فاعلة في البلاد قادرة على النهوض بالوعي السياسي وتنمية أبعاد الثقافة السياسية بين صفوف الجماهير والمواطنين عبر مختلف النشاطات الانتخابية، ولاسيما الندوات والفعاليات السياسية والثقافية والبرامج الانتخابية (الديين، ٢٠٠٧).

٢/٦- في مفهوم الثقافة الانتخابي:

تشكل الثقافة الانتخابية نسقا من المفاهيم والتصورات والقيم السياسية التي يتبناها الناخب ويهتدي بها في ممارسته الانتخابية. ويمكن القول إن الثقافة الانتخابية ترتبط بالثقافة السياسية وتنهل من مصادرها الفكرية في دائرة الممارسة

الفعلية للحياة السياسية. وتأسيسا على هذا التصور يمكن القول بأن الثقافة السياسية قد تطورت كثيرا في الدول الديمقراطية، حيث أصبحت الثقافة الانتخابية ممارسة يومية ديمقراطية في حياة بعض المجتمعات الغربية، التي أصبحت الديمقراطية فيها ممارسة يومية، توجهها عقلية ديمقراطية راسخة في مبادئها ومعالمها وتوجهاتها.

وبالمقارنة مع الدول المتقدمة ديمقراطيا، يمكننا القول بأن " الثقافة الانتخابية في مجتمعاتنا مازالت في أطوارها الأولى تتلمس خطواتها، وتبحث عن ذاتها الديمقراطية، وهي تحت تاثير عدد كبير من العوامل الثقافية والمجتمعية، ما زالت تدور في فلك القيم القبلية والطائفية والعرقية والإثنية والإقليمية أو المناطقية، ولم تتحول بعد إلى ثقافة ديمقراطية تقوم على خمائر القيم الديمقراطية المتمثلة في مبادئ المواطنة والعدالة والحرية والمساواة.

وبعبارة أخرى أكثر وضوحا يمكن القول بأن الانتخابات قد مارست دورا مضادا للديمقراطية بالمعنى الدقيق للديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والتسامح والمشاركة وقبول الآخر على مبدأ الضرورة الحية للوجود.

ومن أبرز العوامل التي أساءت إلى ديمقراطية الانتخاب في البلدان العربية يتمثل في تأثير بعض القوى السياسية ذات الطابع الشمولي والراديكالي، حيث كانت قوى اليسار الطفولي الماركسي والإسلام السياسي الأصولي تهاجم مبدأ الانتخابات والممارسات البرلمانية وتعتبرها «بدعة برجوازية» مقدمة بذلك «الشرعية الثورية» على «الشرعية الدستورية» (شعبان، ٢٠٠٩).

ومما لا شك فيه أن التربية قد مارست دورها في إضعاف الثقافة الانتخابية حيث يلاحظ أن المناهج التربوية ما زالت في المستوى الأدنى من القدرة على بناء وعي سياسي ديمقراطي يؤكد قيم المواطنة ويعزز صورة المشاركة الانتخابية على أسس ديمقراطية، ومن يقرأ في مضامين التربية العربية الرسمية سيلاحظ ضعفا كبيرا في المناهج وانحدارا أكبر في المضامين الثقافية الديمقراطية.

ويمكن القول في هذا السياق بأن التربية تلعب في بلداننا دورا مضادا للديمقراطية، حيث ترسخ القيم السلبية وتعمق المفاهيم التقليدية، ويتجلى هذا في فعاليات تربوية منظمة تهدف إلى تسييس الدين أو تديين السياسة " والترويج لفكرة «المستبد العادل» حيث يُضفى نوع من القدسية على شخص الزعيم الذي لا يمكن انتقاده أو مناقشته أو اعتراضه، لأن ذلك سيكون مساساً بالمقدسات السياسية أو المذهبية، وهنا يتم الاستعاضة عن العقل وحق الاختلاف والتنوّع والتعددية بالفكرة المصطنعة عن الإجماع حتى إن كان زائفاً!" (شعبان، ٢٠٠٩).

٣/٦- السلوك الانتخابي:

لقد أصبح السلوك الانتخابي موضوعا حيويا اليوم في مجال علم الاجتماع السياسي، حيث انقطع عدد كبير من المفكرين والباحثين إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في الثقافة والسلوك الانتخابي للجماعات الإنسانية في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وبدأ علماء الاجتماع بدراسة نسق من العوامل والمتغيرات السوسيولوجية التي تؤثر في السلوك الانتخابي مثل: الطبقة الاجتماعية، والعمر، والمهنة، والجنس، والمناخ الانتخابي، كما يدرس الانتماءات الاجتماعية الطائفية والقبلية والدينية والعرقية.

وتتنوع اليوم الاتجاهات السوسيولوجية التي تدرس السلوك الانتخابي، فهناك الاتجاه البنيوي الذي يدرس السلوك الانتخابي في دائرة العلاقة بين الفرد والبناء الاجتماعي، حيث يتمّ رصد العلاقة القائمة بين التصويت من جهة وبين متغيرات الطبقة الاجتماعية، واللغة القومية، والدين، والعرق، والطائفة، والقبيلة من جهة أخرى. وهناك أيضا الاتجاه الإيكولوجي الجغرافي الذي يدرس أنماط التصويت ببعض السمات البيئية الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية (الحي، الدائرة الانتخابية)، هناك أيضا الاتجاه السوسيوسيكولوجي الذي يدرس السلوك الانتخابي وفقا لمتغيرات الميول أو الاتجاهات النفسية ومشاعر الرضى والقبول والرفض للناخبين، وغير ذلك من المحددات النفسية الحاكمة للسلوك الانتخابي.

فالعمليات الانتخابية تشكل اليوم موضوعا أساسيا ومركزيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي، وذلك لأن الانتخابات تعكس معالم الحياة السياسية للمجتمع فى لحظة تاريخية معينة، وترسم الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي والاجتماعي القائم في مجتمع محدد كما تعبر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته ومواطن ضعفه (نوير، ٢٠٠٣).

فالتصويت يرمز إلى عملية انتخابية تعبّر عن رأي الناخب وإرادته في اختيار ممثليه إلى المجالس التشريعية أو التنفيذية، وهو حق من حقوق المواطنين الأساسية التي أقرتها العهود والمواثيق الدولية، ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى متطلبات هذا الحق الانتخابي حيث يتوجب على المواطن من أجل ممارسة هذا الحق أن يستوفي شروطا محددة دستوريا مثل العمر والأهلية والمواطنة، هذا علما بأن دستور كل بلد يتضمن الشروط الواجب توافرها في المواطن لممارسة حق التصويت، وهذه الشروط تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية، وتتنوع بتنوع الدساتير السياسية (جامعة الكويت، ١٩٩٤).

ويمكن اليوم التمييز بين ثلاثة أنماط من النظريات التي وضعت لتفسير السلوك الانتخابي. فهناك النظرية الاجتماعية أو النموذج الاجتماعي Sociological Model الذي يفسر العملية الانتخابية، ويحلل معطياتها، وفقا لما يسمى بالهوية الاجتماعية (حزبية، طائفية، عشائرية، عرقية، دينية.... إلخ.) وهذا النموذج التفسيري لا يعطي أهمية للعوامل الفردية للناخبين حيث يصوت الناخبون وفقا لانتماءاتهم السياسية والاجتماعية الحزبية أو العرقية أو الدينية (Lijphart, 1990.147).

ويتمثل النموذج الثاني في النموذج " الراديكالي المتطرف " Radical Model الذي وضعه باتريك دونليفي (Patrick Donleavy) في م ١٩٨٥. ويرى أصحاب هذا النموذج أن الناخبين في المجتمعات الرأسمالية لا يملكون خياراتهم الخاصة حيث يخضعون لتأثير وسائل الإعلام الحكومية أو غيرها في توجيه خياراتهم وتحديد سلوكياتهم الانتخابية، ومن ثم فإنهم يصوتون وفقا لوضعيتهم الاجتماعية ومكانتهم في الهرم الاجتماعي (Harrop and Miller,1990.73)

وأخيرا فإن النموذج المكاني Model Spatial يعطي أهمية أكبر لفردية الناخب حيث يمكن للناخب أن يعبر عن تطلعاته وميوله وقناعاته، وإن تغير سلوكه الانتخابي مع تغير هذه القناعات الفردية في ضوء مستجدات الواقع والممارسات السياسية المأمولة. وينطلق هذا النموذج – الذي أسسه أنطوني داونز (Anthony Downs) عام ١٩٧٥ – من فكرة مفادها أن الناخب يمتلك القدرة على الاختيار وفقا لرؤيته نظريته للواقع السياسي القائم، حيث يمكنه أن يدرك برامج الأحزاب السياسية، وأن يطلع بشكل جيد على الأفكار والمبادئ التي يروج لها المرشحون، ومن ثم يستطيع في نهاية الأمر أن يقرر خياره الانتخابي وفقا لما يراه مناسبا لتطلعاته وميوله السياسية (Enelow, James and Melvin Hinich, 1984, 156).

ومما لا شك فيه أن فاعلية نظام انتخابي ما ترتهن بنسق من المحددات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمكنها أن تدفع قدما بالعملية الديمقراطية، أو أن تعود بها إلى وضعيات العقم والجمود الديمقراطي. وفي هذا السياق تبرز أهمية الوعي الانتخابي أو الثقافة الانتخابية التي تفرض نفسها، فالمجتمعات التقليدية غالبا ما تعاني من غياب فعلي للثقافة الديمقراطية، وهذا بدوره يؤدي إلى تغييب المضمون الديمقراطي للعملية الانتخابية واختراق مضامينها الإنسانية، حيث تتحول الانتخابات من آلية ديمقراطية حقّة إلى قوة طاغية تفقد القيم الديمقراطية معناها ودلالاتها، وترسخ قيم التسلط والإكراه والعبثية الاجتماعية.

ففي المجتمعات التقليدية تتحول الانتخابات إلى آليات فرز طبقي وقبلي وعشائري وطائفي وعرقي وإثني. وقد يتحول موسم الانتخابات إلى طقوس اجتماعية لإحياء العصبيات الدنيا حيث يكون المناخ مناسبا لتأكيد الهويات الطائفية والقبلية، وكل الانتماءات المعطلة للحياة الديمقراطية في المجتمع. وهذا يعني أن الديمقراطية تتحول إلى عملية هدم لا بناء، وتدمير لا تطوير، بل إلى قوة تدفع المجتمع إلى دوائر الظلام والجهل والتخلف. وهذا ما يحدث في كثير من المجتمعات التقليدية

التي تزدهر فيها مواسم السقوط والانحدار بالعملية الديمقراطية إلى وضعيات طائفية وعشائرية وقبلية مضادة لجوهر الديمقراطية ومعناها ودلالتها.

فالسلوك الانتخابي في البلدان العربية نادرا ما يقوم على معطيات سياسية تتعلق بالبرامج الانتخابية والأيديولوجيات السياسية ومعطيات الواقع، بل غالبا ما يتحدد وفقا للانتماءات الاجتماعية التقليدية كالانتماء إلى العائلة والطائفة والعشيرة والقبيلة والدين. فالتصويت لا ينطلق على أساس الانتماء السياسي ولا يستند إلى المؤسسة الحزبية أو إلى برامج انتخابية واضحة المعالم والاتجاهات. فالناخب العربي غالبا ما يستند في خياراته الانتخابية على هوية الأشخاص وعلى الانتماءات التقليدية ذات الدلالة القبلية والعرقية والدينية والطائفية. فالثقافة السياسية الانتخابية ما زالت غائبة في الوعي، وفي الممارسة الانتخابية العربية بصورة عامة، وفي الخليج العربي بصورة خاصة.

٦/٤- في مفهوم القبيلة:

يطلق مصطلح القبيلة على مجموعة كبيرة أو صغيرة من الناس الذين تربطهم علاقة الدم والعرق. وهي جماعة مؤسسة على علاقة القربى والدم والجوار والتكافل الاجتماعي والتضامن السياسي. وتتكون القبيلة من عدة بطون وعشائر، وغالبا ما يسكن أفرادها في منطقة جغرافية واحدة تشكل مضاربهم ووطنهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية.

ويعد مفهوم القبيلة أكثر شمولا من مفهوم العشيرة حيث تضم القبيلة عدداً من العشائر التي تتكون بدورها من بطون وأفخاذ. فالقبيلة بالتعريف "تكوين اجتماعي يقوم على روابط الدم والقرابة وروابط العادات والتقاليد المتوارثة، ويعد الانتماء القبلي وحدة التنظيم الأساسية في معظم المجتمعات العربية حيث تأخذ صورة جماعة يرتبط أعضاؤها بصلات الدم والقرابة "(سلطان، ٢٠٠٧).

وقد شكلت القبيلة في منطقة الخليج والجزيرة العربية كياناً اجتماعياً يتميز بطابع الاستقلال السياسي حيث تضمن القبيلة لأفرادها نوعا من الرعاية والحماية

التقليدية، وتوفر لهم نوعا من التنظيم الاقتصادي والمعاشي؛ إذ كان الطلب قديما على مناهل المياه والمراعي في دورة من التنافس المرّ مع القبائل الأخرى. وكان دور القبيلة في الماضي حيويا وأساسيا حيث لم تكن الدولة الوطنية قد تشكلت وتأسست.

أما الآن، وفي ظل قيام الدولة بشكل عام، التي أصبحت تضم عددا كبيرا من القبائل والأفراد من مشارب وأنساب مختلفة، فإن التعصب للقبيلة يأخذ طابعا عنصريا، وعامل فرقة بين أفراد المجتمع ليس له ما يبرره، ويتناقض مع الولاء للوطن كمجتمع ومؤسسات، ويتناقض مع الحياة المدنية ؛ والتعصب للقبيلة في هذه الحالة يلامس حقوق أفراد المجتمع والوطن والآخرين من خارج القبيلة، ويتناقض تماما مع مفهوم المواطنة والديمقراطية الحقيقية" (الحربي، ٢٠٠٨).

ومما يؤسف له اليوم أن العامل القبلي ما زال فاعلا ومؤثرا في الحياة السياسية في كثير من الدول العربية، ولا سيما في العراق واليمن والسودان ودول الخليج العربي، حيث تنشط هذه التكوينات القبلية بالمعنى السياسي، ويتم تسييسها بصورة واضحة المعالم، إذ ترتسم قسمات هذا التسييس في مختلف المظاهر والطقوس الانتخابية، وهذا يغذي الانتماء القبلي، ويجعله مؤثرا وفاعلا في تحديد الهوية السياسية لبعض البرلمانات والمجالس التشريعية في دول الخليج العربي.

فمفهوم العشيرة يتفرع عن مفهوم القبلية ويتكامل معه بالضرورة، فالقبيلة تتكون من بطون وأفخاذ وعشائر، وهذا يعني أن القبيلة تكون أوسع التشكيلات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية حيث يمكن أن تمتد لتترامى في مناطق جغرافية تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

وتعد الأسرة القبلية الكيان الأول في القبيلة، وهي غالبا ما تكون أسرة ممتدة، تتكون من أب وزوجة أو عدة زوجات وأولاد يطيعون والدهم حق الطاعة، ويؤولون جميع تصرفاته تأويلا حسنا، وينظرون دوما إليه بعين الإجلال والاحترام.

ثم يأتي التفريع الثاني في القبيلة وهي العشيرة التي تشمل عددا كبيرا من الأسر

التي تنتمي إلى جد واحد ينتمي بدوره إلى جدّ القبيلة، وإلى جانب ذلك يكون لكل قبيلة بطن أو بطون وأفخاذ، وهي تشكيلات اجتماعية قبلية صغرى متفرعة عن القبيلة.

وفي هذا السياق يجدر بنا التمييز بين القبيلة والقبلية، أو بين العشيرة والعشائرية، فمفهوم القبيلة والعشيرة يرمزان إلى تكوينين اجتماعيين حيويين وأساسيين في حياة المجتمعات التقليدية، وقد أدت القبيلة دورها التاريخي التنظيمي والسياسي والاجتماعي في حياة الأمم والشعوب. أما مفهوما القبليّة والعشائريّة فهما من المفاهيم التي تدلّ على نوع من الولاء المطلق لروح القبيلة ومصالحها ووجودها وتقديم مصلحة القبيلة على مصلحة الفرد. فالفرد في القبيلة أو العشيرة يملك كل الاستعدادات الضرورية للتضحية في سبيل القبيلة دون أن يسأل أو أن يتردد. وهذا ما يطلق عليه الباحثون العصبية القبلية حيث ينتصر أبناء القبيلة لقبيلتهم مهما يكن الأمر حتى وإن كانت القبيلة على باطل. ويرتكز هذا الولاء على مفاهيم الفزعة العشائرية والغيرة القبلية والتعصب القبلي، حيث يهب أبناء القبيلة للدفاع عن قبيلتهم والانتصار لها، مهما تكن الأسباب؛ وغالبا ما تستند النزعة القبلية إلى نسق من المفاهيم الثقافية العصبية حيث يكون الشعار الجاهلي "انصر أخاك ظالما أو مظلوما " منهجا وطريقة ومنطلقا في الفزعة والتعصب والغيرة. وعلى هذا النحو يجب التمييز بين القبيلة والقبلية كما بين العشيرة والعشائرية. فالقبيلة كيان اجتماعي يفرض وجوده حيثما وجد، أما القبلية فنزعة تعصبية قد تكون عمياء، يبرهن فيها أبناء القبيلة على ولائهم القبلي ولا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا.

ومما لاشك فيه أن القبلية لعبت دورا تاريخيا في حياة الأمم والشعوب وساعدت على قيام دول وانهيارها كما يبين ابن خلدون في مقدمته المشهورة. ولكن القبلية والعشائرية في المجتمعات المدنية والمتحضرة فقدت مبررات وجودها، وأصبحت إحدى أهم وأخطر عوامل التخلف والانحدار الثقافي، ومن أكثر عوامل الجمود الحضاري والعطالة الثقافية.

٦/٥- في مفهوم الطائفة والطائفية:

يعد مفهوم الطائفة من أكثر المفاهيم حضورا وانتشارا في البلدان العربية الشرق أوسطية تحديدا، كما يعد من أكثرها خطورة ومرارة وتهديدا للهوية. وتتمثل الهوية الطائفية اليوم في انبعاث اتجاهات فكرية أيديولوجية تدعو إلى تعزيز مقومات الوجود الطائفي وبلورة مجموعة من المفاهيم والتصورات الأيديولوجية التي تنشد المصالح الطائفية وتعززها في مواجهة الآخر أو الطوائف الأخرى. وينطلق الفكر الطائفي من وهم الخطر الذي تشكله الطوائف الأخرى على الوجود والهوية الطائفية. وتعد الطائفية الدينية من أشد أنواع الطائفية خطرا وفتكا بالوجود الوطني لمجتمعات الشرق الأوسط.

ومن الواضح تماما اليوم نمو الاتجاهات الداعية إلى التسييس الطائفي، وبدأ دعاة هذا التسييس بإلباس الطائفة حلة سياسية، وهدفهم يتمثل في تحقيق المكاسب السياسية لأحزاب وقوى وشخصيات سياسية. وفي دائرة هذا الحضور المكثف للعامل الطائفي بدأت المشاهد الانتخابية تتأثر بالطائفية في أكثر الدول العربية دمقرطة وحداثة وتقدما.

ويمكن تعريف الطائفة بأنها تكوين اجتماعي ديني مذهبي يقوم على نمط محدد للممارسة الدينية، ويرتكز إلى ثقافة ذات طابع أيديولوجي أساسه الانتماء لمذهب أو ملة مذهبية. وبعبارة أخرى الطائفة جماعة من الناس تمارس معتقدا دينيا مذهبيا وتكتسب مع الزمن طابعاً اجتماعياً سياسياً.

فالطائفة في جوهرها انقسام عقائدي في نسق الديانة الواحدة، ولكنها اليوم تأخذ صورة وحدات سياسية اجتماعية وثقافية ضاربة الجذور في الحياة السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا العربية والخليجية، وفي هذا السياق **يمكن القول بأن الطائفية قد تحولت إلى أيديولوجيا صماء عمياء إذ خرجت من مسارها الديني لتتحول إلى أداة فتك وتدمير تحتطب نفوس الناس وتستخف بعقولهم جاعلة من إراداتهم السياسية أداة كسب وتكسب واكتساب لمصالح سياسية رعناء تستلب البشر باسم الطوائف والأديان.**

٧- خصائص الحياة الديمقراطية في الكويت

يقرر كثير من الخبراء والمؤرخين أن التجربة الديمقراطية في الكويت من أقدم وأعرق التجارب الديمقراطية في العالم العربي وفي الخليج العربي تحديدا دون منازع، ويؤرخ لولادة هذه التجربة الديمقراطية في ٢٩ يناير ١٩٦٣، حيث تمّ تشكيل أول مجلس نيابي منتخب تأسيسا على الدستور الذي تمّ تأسيسه في ١١ نوفمبر عام ١٩٦٢، أي بعد سنة واحدة من حصول البلاد على استقلالها في ١٩ يونيو عام ١٩٦١(موقع مجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٩). وليس خافيا على أحد ما حققته الحياة السياسية الديمقراطية الكويتية من إنجازات ديمقراطية في مسار نمائها وتطورها حيث تأصلت الحياة النيابية، وترسخ نسق من القيم الديمقراطية فازدهرت الحريات الإعلامية، وتعززت مسيرة القضاء الحر المستقل، وتنامت الممارسات الديمقراطية، الشعبية.

لقد شهدت الكويت منذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم ثلاثة عشر فصلا تشريعيا، وقد تميزت الحياة السياسية منذ الاستقلال بحيوية النشاط الديمقراطي الذي أثمر بالممارسات والصراعات والمواجهات والفعاليات النقدية، فاغتنت الحياة الديمقراطية ورسخت معالمها.

وقد عرفت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالتوتر والمواجهات الساخنة التي كثيرا ما وصلت إلى حد التعطيل السياسي للبرامج التنموية في البلاد، حيث استخدم النواب في مجلس الأمة مختلف الأدوات الديمقراطية التي كفلها لهم الدستور، وانطلقوا منها في توجيه الحياة السياسية في الكويت نحو آفاقها المنشودة. وليس أدل على هذه الخصوبة الديمقراطية البرلمانية من تنامٍ في عدد الاستجوابات لأعضاء الحكومة، وقد أدى بعضها إلى التأزيم السياسي الذي انتهى إلى حل البرلمان وتعطيله مرات كثيرة (عبد الجواد، ٢٠٠٣)، وقد بلغ عدد الاستجوابات التي قدمت حتى اليوم حوالي ٣٠ استجوابا شملت مختلف الوزارات تقريبا، وقد " أسفر

بعضها عن دفع حكومات إلى الاستقالة بأكملها مثلما حدث (في ١٩٩٨ و٢٠٠١) وتسبب بعضها الآخر في حل مجلس الأمة كما حدث في سنوات: ١٩٨٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ (عبد الجواد، ٢٠٠٣).

٧/١- الأحزاب السياسية في الكويت:

تسجل الأحزاب السياسية غيابها الواضح في التجربة الديمقراطية في الكويت، علما بأن الدستور الكويتي لا يتضمن ما يمنع من تأسيسها. ولكن الحياة السياسية في الكويت تجري تحت تأثير قوى سياسية شديدة التنظيم والفعالية، فالأحزاب السياسية موجودة واقعياً في دائرة الممارسة وإن لم تكن معلنة رسميا بموجب القانون(غانم، ٢٠٠٤).

فالأحزاب والتجمعات السياسية محظورة عمليا في البلاد، ومع ذلك فإن الساحة السياسية الكويتية تموج بتكتلات وقوى سياسية فرضت نفسها، وتمارس نشاطها، بهامش من الحرية في ظل قبول ضمني من الدولة، وقد جاء تشكيل هذه القوى السياسية بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١.

لقد وجدت القوى السياسية في الجمعيات الخيرية والمؤسسات الثقافية والدينية ضالتها فارتدت حلة نقابية حينا وحلة ثقافية حينا آخر لتمارس نشاطاتها وفعالياتها السياسية على أكمل وجه وبطريقة تنظيمية لا تقل أهمية عن الصيغ السياسية للأحزاب السياسية المرخصة فعليا. هذا وينص الدستور الكويتي على حرية التجمع وإنشاء الجمعيات الأهلية، ولكن إنشاء هذه الجمعيات يحتاج إلى ترخيص لمزاولة عملها ونشاطها من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتشهد الساحة الكويتية اليوم وجود ٥٢ منظمة ثقافية ونفعية ومدنية مرخص لها بالعمل.

وتبين الدراسات والأبحاث الجارية في الميدان السياسي أن الحياة السياسية في الكويت توجهها ثلاثة تيارات سياسية كبرى: التيار الإسلامي، والتيار الليبرالي، والتيار القبلي. وهذه القوى تهيمن على الحياة السياسية، وتفرض وجودها على الناخبين، وتستقطب أنصارها ومؤيديها عبر برامج وفعاليات وتوجهات سياسية.

ومن الواضح أن المواطنين في الكويت يمارسون فعاليتهم الديمقراطية والانتخابية بتوجيه وتأثير هذه التيارات السياسية دون أن يترتب عليهم أي ولاء سياسي على منوال ما يجري في الأحزاب السياسية. وفي الغالب "فإن الناخب الكويتي يختار ممثليه ويعطي صوته الانتخابي للأشخاص الذين يتوسم فيهم القدرة على قضاء مصالحه والوقوف بجانبه وقت الحاجة، وقد يعطي صوته هكذا على سبيل "الفزعة" لنصرة الصاحب أو ابن القبيلة" (غانم، ٢٠٠٤).

٢/٧- القانون الانتخابي في الكويت:

يقضي الدستور الكويتي بإجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وينص في الوقت ذاته على ضرورة إجراء مثل هذه الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ حلّ مجلس الأمة أو انقضاء الفصل التشريعي؛ ولا يجوز وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور مدّ الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بقانون. ولكن على أرض الواقع فقد شهدت الكويت انقلابين على الدستور في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٦ جرى خلالهما حلّ مجلس الأمة على خلاف ما قرره الدستور، ولم تجر انتخابات جديدة إلا بعد مضي فترة غير قصيرة (الديين، ٢٠٠٧).

ويضمن قانون الانتخاب في الكويت الحقوق الانتخابية للمواطنين دون تمييز على أساس جنسي، أو عرقي، أو لغوي، أو ديني، أو مذهبي، أو جهوي، أو قبلي، أو عشائري، ولكن القانون يتضمن تمييزاً ضد المواطنين، الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس، ما لم يمض على تجنسهم عشرون سنة.

إذ يقرر دستور الكويت في المادة ٨٠ منه أن يُنتخب أعضاء مجلس الامة "بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب"، ويحدد القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، في المادة الأولى منه أنّه "لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المجنس الذي لم تمضِ على تجنيسه

عشرون سنة ميلادية وفقًا لحكم المادة (٦) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية"، ويحرم القانون في مادته الثانية المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من الانتخاب إلى أن يُرد إليه اعتباره... كما يوقف القانون في مادته الثالثة استعمال حق الانتخاب لرجال القوات المسلحة والشرطة.

ويضمن قانون الانتخاب في الكويت قاعدة التصويت السري، فالمادة الرابعة منه توجب على كل ناخب أن "يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه"، ولا ينيب عنه شخصاً آخر، وتقرر المادة ٣٣ أن "يجري الانتخاب بالاقتراع السري"، وتحدد المادة ٣٤ آلية التصويت السري بشكل تفصيلي، بأن "يسلم رئيس اللجنة كل ناخب ورقة انتخاب، وينتحي الناخب ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها إلى الرئيس، الذي يضعها في صندوق الانتخاب، ويؤشر كاتب السر في كشف الناخبين أمام اسم الناخب، الذي قدم ورقته.

ويتضمن قانون الانتخاب في الكويت صيغة واضحة لتحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد نيابية، وذلك وفق نظام الانتخاب الأكثري، حيث تقرر المادة ٣٩ من القانون في فقرتها الثانية "يكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة، التي أُعطيت له، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة الأصلية فيما بينهم، وفاز بالعضوية من تعينه القرعة" (الديين، ٢٠٠٧).

٣/٧- الدوائر الانتخابية في الكويت:

وعلى الرغم من أن قانون ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي زاد عدد الدوائر الانتخابية إلى ٢٥ دائرة قد عمّق في جانب المفاهيم القبلية ودعمها، إلا أنه في جانب آخر فتّت بعض القبائل وتوزع أفرادها على أكثر من دائرة، وهذا أدى إلى ما عرف بظاهرة الاستبدال والتحالفات بين القبائل، بحيث تتحالف القبائل ذات الثقل الانتخابي

النسبي مع بعضها لإيصال مرشح لكل منها في الدائرة الواحدة، أو أن تستبدل أصوات القبيلة (أ) في دائرة معينة مع قبيلة أخرى (ب)، على أن يصوت أفراد هذه القبيلة لمرشحيها في دائرة كثافتها النسبية. وهذا الأسلوب أو السلوك السياسي هو سلوك بدائي، غير قائم على أسس فكرية وسياسية واضحة ويحارب سيطرة قبلية، معتمدا على الأسلوب نفسه وعلى المفاهيم القبلية نفسها، وهو تحالف لا يعمر طويلاً، ويأتي فقط في فترة الانتخابات (الحربي، ٢٠٠٨).

ولا يخرج قانون الانتخابات الجديد ٢٠٠٦/٤٢ بشأن انتخابات مجلس الأمة، والذي قلص عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر عن سابقه في هذا المجال، ولاسيما في الدائرتين الرابعة والخامسة، كما أنه أتاح فرصة مباشرة للتحالفات القبلية في داخل الدائرة الواحدة، حيث إنه وضع كل خمس دوائر في دائرة دون مراعاة الاختلالات السابقة، إلا أن زيادة عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الخمس، ولاسيما القبلية منها أربك عملية الانتخابات الفرعية مع ازدياد الوعي بين أبناء القبائل، وزيادة عدد الراغبين في الترشح لمجلس الأمة؛ وأتاح القانون الجديد فرصة للروابط والبرامج الانتخابية الفكرية والسياسية ذات البعد الوطني لتحل محل العصبيات القبلية والنزعات الطائفية (الحربي، ٢٠٠٨).

عندما صدر القانون رقم ٢٠٠٦/٤٢ بشأن انتخابات مجلس الأمة أكد في مذكرته التفسيرية أن هذا القانون الذي قلص عدد الدوائر من ٢٥ إلى ٥ دوائر انتخابية هدف إلى القضاء على ثغرات وسلبيات القانون السابق رقم ١٩٨٠/٩٩ والتي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفصول التشريعية ما بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٦.

ومما يذكر أن نظام الدوائر الخمس والعشرين الصغيرة، الذي جرت على أساسه الانتخابات الأخيرة، يقلّص البعد السياسي في العملية الانتخابية إلى حد كبير، ويعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية والاجتماعية العامة للمرشحين الأفراد، كما يُخْضِع الانتخابات لتأثير الاعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات... ومن ثَمَّ فإنّ

التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوّه، فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لاعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون التمثيل أقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذاك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الانتخابية في ظل الدوائر الخمس والعشرين، واعتماد اختيارات الناخبين على الاعتبارات الأخرى(الديين، ٢٠٠٧).

٤/٧- تأثير البنية القبلية والطائفية في التنمية الثقافية:

تأخذ البنية الاجتماعية في دول الخليج العربي كما هو الحال في أكثر الدول العربية الشرق أوسطية وضعية مضادة لعملية التنمية الاجتماعية والثقافية، فالتكوينات الاجتماعية السائدة في هذه المجتمعات تكوينات قبلية طائفية عشائرية دينية أبوية بطرياركية هي في أنساقها القيمية مضادة معطلة لمسار النهوض الإنساني والاجتماعي ومتناقضة مع القيم التنموية على وجه الإطلاق.

فالنظام القيمي لهذه التكوينات الاجتماعية يقوم على مبدأ الطاعة العمياء والخضوع المطلق لشيخ العشيرة أو القبيلة أو الطائفة والتسليم لأولياء الأمور، ويتبع ذلك التمييز والتعصب الجاهلي وضيق الأفق، حيث تتحول القبيلة إلى قبلية، والطائفة إلى طائفية، والعشيرة إلى عشائرية تحكمها أيديولوجيات صماء عمياء تتميز بقدرتها على الهدم والتدمير والفتك بالقيم والإنسان. ففي الأنساق الثقافية لهذه التكوينات الاجتماعية نجد مفهوم الواجب بدلا من مفهوم الحقوق، ومفهوم الرعية بدلا من مفهوم المواطن، ومفاهيم الفزعة والتضامن الجمعي بدلا من مفاهيم الوطن والمواطنة والحرية والديمقراطية، ومن ثم فالأنا هنا تأخذ طابعا جمعيا تغيب فيه شخصية الفرد وحقوقه.

فهناك اليوم " تركيبات اجتماعية لا تزال تشكل عوائق ضد نظام التنمية وحقوق الإنسان، لعل على رأسها مفاهيم الطائفة والعائلة والعشيرة والعصبيات المحلية وأساطيرها المختلفة، والتي تتساند وتتفاعل في ديناميكية فريدة مع مفهوم الأبوية "البطريركية "التقليدية، أو الحديثة الممثلة في الدولة، وهذه التركيبات

الفسيفسائية، وأسسها العرقية والقومية والطائفية، تمثل عقبات بنائية ضد نظم حقوق الإنسان(حنوش: ١٩٩٧، ٢٣٩). بل إن العائلة الممتدة في مناطق عدة داخل هذه التركيبات، لا تزال تمثل عقبة أخرى من العقبات، ولعل أخطر هذه العقبات كافة سيادة وهيمنة العقل المنغلق والماضوية الفكرية لدى غالب القوى السياسية والثقافية والحزبية - حيث يعاد إنتاج مصادر الأفكار داخل كل جماعة دونما تجديد أو اجتهاد(حنوش، ١٩٩٧).

"ووفقا لهذا التصور يخضع الفرد في مشرقنا العربي إلى قيم مضادة للحضارة حيث يكون ولاؤه طائفيا وعشائريا وعائليا وقبليا، وقد يجمع هذا كله في تكوين سيكولوجي واحد هو الولاء لأكثر التكوينات الإنسانية الكلاسيكية المتقادمة في التاريخ الإنساني والتي أصبحت في عصرنا هذا أداة العطالة والجمود حيث تعطل العقل وتعيق النهضة وتنمي مشاعر الاغتراب الإنساني. إن "ولاء الفرد للعائلة أو العشيرة أو الطائفة يحد من وعيه الاجتماعي، ويقف في طريق الممارسة الاجتماعية السليمة، حيث يستمد الفرد قوته من قوة الجذب القائمة في صلب النظام العائلي العشائري الطائفي المسيطر على علاقتنا الاجتماعية، وهو يمنع الفرد من تجاوز هذا النظام ويبقيه في شعوره وسلوكه أسيرا للفردية العشائرية والطائفية والعائلية (شرابي، ١٩٩١، ٩٠).

٨ - الدراسات السابقة

تتميز الدراسات الجارية في مجال السلوك الانتخابي بندرتها في البلدان العربية كما هو الحال في دول الخليج العربي. ويمكن إرجاع هذه الندرة إلى غياب واضح في الانتخابات الديمقراطية الحرة في العالم العربي، فالأنظمة السياسية تختزل الانتخابات السياسية إلى نوع من الدعاية الإعلامية التي تستند إليها في الترويج لمشروعيتها السياسية عبر العالم حيث تقوم بتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية على مقياس انتخابي يناسب إرادة الحكومات القائمة ويلبي طموحاتها ويشبع نرجسيتها.

ويقابل هذه الندرة في البحث العلمي وجود نوع من الغنى الصحفي في هذا المجال، حيث تشهد الساحة وجود كمّ كبير من المقالات الصحفية والإعلامية التي تتناول الانتخابات تناولا أيديولوجيا سريعا وخاطفا يعتمد على نزعة ذاتية وعلى خبرات برغماتية في فهم مقاصد هذه الانتخابات واتجاهاتها. فالتحقيقات الإعلامية للانتخابات البرلمانية غالبا ما تمثل وجهات نظر فردية أو إيديولوجية، وترتسم على صورة توقعات وأمنيات ونتائج وحسابات فردية أو حزبية، وهي مستغرقة بتفاصيل العمليات الانتخابية وجزئياتها.

وباختصار، يمكن القول بأننا نعاني نقصا كبيرا في الدراسات السوسيولوجية ذات الطابع الأكاديمي التي أجريت حول السلوك الانتخابي في الكويت، وقد عثرنا على بعض الدراسات في الأردن وفي العربية السعودية التي تناولت استفتاءات للرأي حول بعض جوانب الحياة الانتخابية. هذا، ويمكن لدراستنا الاستطلاعية هذه أن تكون من الدراسات الطليعية التي تتناول هذه القضية في الكويت على نحو أكاديمي. ويمكننا الآن استطلاع بعض الدراسات العربية التي أجريت في هذا المجال، والتي يمكنها أن تلقي الضوء على مضامين واتجاهات الدراسة الحالية للسلوك الانتخابي من وجهة

نظر طلاب جامعة الكويت، وسنعتمد في عرض هذه الدراسات على تصنيف زمني يبدأ بأكثرها حداثة.

وفي البداية يمكن النظر في مضامين الدراسة المهمة التي أجراها مركز أسبار عن الانتخابات البلدية في السعودية عام ٢٠٠٩ (الحارثي، ٢٠٠٩). ووفقا لهذه الدراسة أعلن ٢٢,١٪ من الشباب أفراد العينة (٢١-٢٩سنة) أنهم انتخبوا وفقا لمرجعية العشيرة والقبيلة والأهل. وقد بينت الدراسة موقف الشباب السلبي من مشاركة المرأة في الانتخابات سواء بالتصويت (١٩,٦٪) أو الترشح (١٠,٨٪). وقد أعلن ١٦,٩٪ من الشباب عدم رغبتهم بالمشاركة في الانتخابات مستقبلا وهي النسبة الأعلى بين الفئات العمرية الأخرى. وقد أعلن المستفتون أن السبب الأول لعدم تأييدهم لمشاركة المرأة في الانتخابات هو مخالفة هذا الأمر "للأعراف و التقاليد" في حين جاء سبب "المخالفات الشرعية " في المرتبة الثالثة.

وقد بينت هذه الدراسة أيضا تدني الثقافة الانتخابية في المجتمع، وأن ذلك يعود إلى أسباب: من بينها انتشار الفكر المتصلب والسلبية، واللامبالاة، والاستغراق في النزعة الاستهلاكية، وحداثة التجربة الانتخابية في السعودية. وقد أكدت هذه الدراسة أن الانتخابات تحتاج إلى وعي نوعي يتجاوز العصبيات والولاء للقبيلة أو للطائفة أو للمذهب.

ومن الدراسات التي أجريت في هذا الميدان تلك التي أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام وبحوث الاتصال (المركز اليمني لقياس بحوث الرأي العام، ٢٠٠٧) حول الوعي الانتخابي في اليمن عام ٢٠٠٧، وقد بيّنت هذه الدراسة أن (٧٤٪) من إجمالي عدد المشاركين في الاستبانة البالغ عددهم (٩٩٥) مشاركاً، يفضلون أن يكون مرشحهم صاحب سمعة طيبة وقدوة حسنه، يلي ذلك، أن يكون ملتزماً بالمبادئ الدينية بنسبة (٦٦,٣%) وأن يكون برنامجه معالجاً للأوضاع المعيشية بنسبة ٤٣,٠٪. وتضاءلت النسب بشكل واضح في الفقرات التي توضح أن يكون المرشح منتمياً إلى حزب قوي١٠,٣٪، أو منتمياً إلى قبيلة قوية ١٨,٣٪.

وفي اليمن أيضا نجد دراسة ابتهاج كمال التي تناولت سلوك المرأة الانتخابي على أثر الانتخابات التي أجريت هناك في سبتمبر ٢٠٠٦. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة طبقت في خمس محافظات يمنية، وهدفت إلى تعرف اتجاهات المرأة الانتخابية، وعلى العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في تحديد اتجاهات السلوك الانتخابي للمرأة (الكمال، ٢٠٠٨). وقد بينت الدراسة تصاعد نسبة مشاركة المرأة اليمنية في انتخابات ٢٠٠٦ بالمقارنة مع انتخابات ٢٠٠٣: بلغ متوسط المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣ حوالي ٢٤,١٪ مقابل ٤٢٪ في الانتخابات المحلية ٢٠٠٦. وقد انتهت الدراسة إلى نسق من النتائج المتعلقة بالسلوك الانتخابي للمرأة أهمها:

- احتلت الانتماءات العائلية والاجتماعية المرتبة الأولى من حيث تأثيرها في السلوك الانتخابي للمرأة حيث بلغت نسبة المتأثرات من الناخبات بهذا العامل ٥٨,٧٪ في عدن.
- احتل متغير نزاهة المرشح المرتبة الثانية وسجلت أعلى درجة تأثير له في محافظة عدن ٣٦,٣٪ ثم في محافظة الحديدة بنسبة ٣٣,٦ ٪.
- أما بالنسبة لعوامل الانتماء إلى أحد الاحزاب السياسية، ويقصد بها القناعة الشخصية بالحزب أو بالتنظيم، فقد حققت محافظة الحديدة أعلى نسبة ٢١ ٪ وأدناها في محافظة لحج حيث كانت النسبة ٧ ٪.

ومن الدراسات المهمة التي أجريت في مجال السلوك الانتخابي يشار إلى دراسة الدويكات بعنوان: دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية عام ٢٠٠٤(الدويكات، ٢٠٠٤). وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ١٤١٨ ناخبا وشملت أربع محافظات في الأردن. وقد تناول الدويكات في دراسته هذه أثر الانتماء العشائري والحزبي في رأي الناخب وسلوكه الانتخابي، وقد بيّنت الدراسة أن تأثير الانتماء العشائري أكثر قوة وحضورا في إقليم الجنوب الذي يتميز بطابعه البدوي، واتضح أن الانتماء الحزبي كان أكثر تاثيرا في إقليم الوسط الذي يتميز بطابعه الحضري. ومن النتائج المهمة لهذه الدراسة أنها بيّنت أن ارتفاع

المستوى الاقتصادي الاجتماعي للناخبين يحد من تأثير انتمائهم العشائري والقبلي، ويعلي من تأثير الانتماء الحزبي في عملية تصويتهم.

ويمكن الإشارة إلى دراسة الصلوي في اليمن التي تناولت مسألة المشاركة السياسية في المجتمع اليمني، وهي دراسة مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ (الصلوي، ٢٠٠٧). وقد ركزت الدراسة على تحليل السياق المجتمعي للعمليات الانتخابية ومدى تأثيره في طبيعة التصويت واتجاهاته، وفي بنية العملية الانتخابية بأبعادها السياسية والاجتماعية. وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل الوعي الاجتماعي والسياسي للناخبين، وعلى دور الأحزاب السياسية والتنظيمات في العملية الانتخابية، وعلى المحددات الأساسية للتصويت والانتخاب عند المواطنيين اليمنيين. وقد أفرزت الدراسة نسقا من النتائج المهمة أبرزها:

- كشفت الدراسة عن سلبية الأحزاب والتنظيمات السياسية في السلطة والمعارضة من مسألة ترشيح المرأة وتمثيلها في المجلس النيابي، حيث عملت الأحزاب على احتواء واستغلال مشاركة المرأة كناخبة وقوة تصويتية، في مقابل إقصائها وتغييب دورها كمرشحة، ونائبة في المجلس النيابي، وهو ما يظهر غياب إرادة سياسية واضحة، وعدم إيمان حقيقي لدى النخب السياسية في السلطة والمعارضة بأهمية دور المرأة في تطوير المجتمع والنهوض به.
- بيّنت الدراسة أن صفات المرشح الشخصية وقدرته على تقديم الخدمات المختلفة، هي أكثر المحددات تأثيراً في خيارات الناخبين وتصويتهم لصالح المرشحين في الانتخابات النيابية.
- بينت الدراسة تأثير الانتماءات الأولية والجزئية أو المحلية لأفراد المجتمع في العملية الانتخابية. كما أبرزت دور الثقافة التقليدية وتأثيرها في تحديد توجهات الناخبين وسلوكهم الانتخابي.

وفي اليمن أيضا تناولت دراسة أحمد محمد هادي دغار تأثير عوامل البيئة الداخلية في العمليات الانتخابية في اليمن التي جرت ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ (دغار، ٢٠٠٤). واعتمدت هذه الدراسة على المنهج النظمي، كما اعتمدت أسلوب المقابلة

والملاحظة، وقد بينت الدراسة التأثير الكبير للثقافة السياسية السائدة في توجهات الناخبين، وفي سلوكهم الانتخابي. وأوضحت الكيفيات التي تؤثر فيها الدعاية السياسية على عقول الناخبين وقناعاتهم الانتخابية. وقد أبرزت الدراسة أيضا التأثير القبلي ودور القبيلة في توجيه الفعاليات الانتخابية للناخبين. كما تناولت الدراسة أيضا تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية للناخبين حيث لعب المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي تأثيرا كبيرا في توجيه الناخبين وفي تحديد خياراتهم السياسية.

ومن الدراسات الجادة في هذا المجال تطالعنا الدراسة التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حول السلوك الانتخابي لطلبة جامعة بيرزيت في عام ١٩٩٦، وقد أجريت هذه الدراسة الاستطلاعية في جامعة بيرزيت على عينة عشوائية منتظمة بلغت ٣٩٩ طالبا وطالبة من طلاب الجامعة، وبين هذا الاستطلاع أن أهم المواضيع التي تشغل بال الطلبة هي تلك المتعلقة بالقضايا الطلابية، حيث إن أعلى نسبة من الطلبة ذكرت أن تصويتهم لكتلة ما اعتمد على البرنامج الطلابي (٧٩٪) للحزب السياسي. وجاء في المرتبة الثانية تأييد الطلاب للاتجاه السياسي للحزب أو الكتلة (٧١,٧٪)، ومن ثم البرنامج السياسي للكتلة (٦٤,٥ ٪). ولم يهتم الطلاب بنفس القدر بشخصية المرشحين وبأصولهم الاجتماعية (مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، ١٩٩٦).

وفي الأردن يمكن الإشارة إلى دراسة عبد العزيز خزاعلة عام ١٩٩٦ التي تناولت موضوع المشاركة السياسية في ضوء العوامل الحزبية والقبلية على أثر الانتخابات النيابية الأردنية في عام ١٩٩٣؛ وقد اعتمدت الدراسة استبانة طبقت على ١٥٠ شخصا من النخبة في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة أبرزها ضعف الفعالية السياسية للأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية الأردنية، ويعود ذلك حسب الدراسة إلى عوامل أبرزها أن الأحزاب السياسية في الأردن حديثة العهد وخبرتها السياسية ما زالت في بداياتها فضلا عن القيود السياسية المفروضة على نشاط هذه الأحزاب، ومن ثم التأثير الكبير لعوامل العشائرية والقبلية في المجتمع الأردني (الخزاعلة، ١٩٩٦).

ومن الدراسات التي عملت على تحليل العوامل المؤثرة في الانتخابات النيابية في الأردن يشار إلى الدراسة التي أعدتها مؤسسة نور الأمجاد (The Noor Al-Amjad Foundation, 1993) بعنوان "انتخابات عام ١٩٩٣". وقد أجريت هذه الدراسة على عينة كبيرة جدا بلغت ١٤٨٨ ناخبا من الدوائر الانتخابية كافة في الأردن لمعرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة في الانتخابات، ولاسيما متغيرات الجنس والعمر والتعليم والحالة الاجتماعية والدخل والدين. لقد أعلن ٨٢٪ من أفراد العينة في هذه الدراسة أن الانتخابات قد رسخت العشائرية، وقد أعرب ٢٣٪ من أفراد العينة بأنهم صوتوا وفقا لانتماءاتهم العشائرية. وقد بينت هذه الدراسة أن الانتماء العشائري ومن ثم الممارسة الانتخابية العشائرية تتزايد بتزايد عمر الناخب وتعليمه ودخله، ومن النتائج المهمة في هذه الدراسة أن النساء أقل تأثرا بالعامل العشائري في عملية الانتخاب من الرجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن ١٠٪ فقط من الناخبين قد صوتوا وفقا لاعتبارات حزبية.

ومن الدراسات التي تناولت بالتحليل نتائج الانتخابات النيابية الأردنية تطالعنا دراسة عاطف الجولاني (الجولاني، ١٩٩٣) بعنوان " قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ ". وقد بينت هذه الدراسة التأثير العشائري الكبير في الانتخابات النيابية في الأردن حيث أدت هذه الانتخابات إلى تشكيل مجلس نيابي عشائري بامتياز في عام ١٩٩٧. وقد بينت الدراسة أن أسباب انسحاب عشرة أحزاب من أصل عشرين حزبا كان تعبيرا عن الخوف من تحمل تبعات الفشل، وطمعا في كسب التأييد العشائري المطلوب للنجاح في الانتخابات. وقد بينت هذه الدراسة أن نظام الصوت الواحد قد عزز الحضور العشائري في عملية الانتخابات البرلمانية الأردنية حيث أصبح المرشح يحتاج إلى إجماع عشائري من أجل الفوز في العملية الانتخابية.

وفي دراسة الزريقات (الزريقات، ١٩٩٢) حول التجربة البرلمانية الأردنية الجديدة نجد تحليلا معمقا للعوامل المؤثرة في الانتخابات النيابية منذ تأسيس الدولة

حتى عام ١٩٨٩، وقد بينت هذه الدراسة التأثير الكبير للعوامل القبلية والعشائرية في الانتخابات، وفي تشكيل المجالس النيابية. وقد أشار الباحث إلى أسماء العشائر التي حافظت على ممثليها في البرلمان بصورة مستمرة. وقد توصلت الدراسة إلى تاثير المصالح الخاصة المشتركة بين الناخب والمرشح حيث يتوسم الناخبون في مرشحيهم تحقيق مصالحهم الشخصية والعامة.

وتعدّ دراسة أبو ملحة من الدراسات المهمة التي أجريت في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٢ حول اختيار المرشحين في الانتخابات البلدية تحت مسمى "دراسة استطلاعية عن اتجاهات الناخبين في اختيار المرشحين بالانتخابات البلدية" (أبو ملحة، ١٩٩٢). وقد تناولت هذه الدراسة معايير اختيار المرشحين، ومستوى نزاهة الانتخابات، ومدى الثقة في برامج الناخبين، ومدى تأييد مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٥٥٠ شخصا تتراوح أعمارهم ما بين ٢٢ و٦٥ عاما، في محافظة خميس مشيط، وكشفت الدراسة عن أن ٩٢٪ من المبحوثين أفادوا بنزاهة الانتخابات، فيما رأى ٨٪ عدم نزاهتها، وأشار ٢٤٪ إلى ثقتهم ببرامج الناخبين، مقابل ٧٦٪ ممن لا يثقون بها. وعن تأييد أفراد العينة لمشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة أوضحت الدراسة رفض ٧٠٪ منهم مشاركتها، وأيد ذلك ٣٠٪ في الوقت الذي رفض فيه ٩٥٪ هذه المشاركه، وأتى العنصر القبلي كأهم العناصر في اختيار المرشح بنسبة ٣٦٪، يليه المعرفة الشخصية والعلاقات الأسرية والاجتماعية بنسبة ٢٩٪، ثم الانتماء الفكري بنسبة ٢٣٪، في حين كانت الكفاءة المهنية والبرنامج الانتخابي هي الأقل بنسبة ١١٪، مشيرة إلى أن التحاليل الإحصائية الخاصة بمعرفة الارتباط بين البيانات الديمغرافية كالعمر والمستوى التعليمي وبقية عناصر الاستبانة لم تسفر عن أي ارتباط له دلالة إحصائية.

لقد أكدت معظم الدراسات السابقة على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد مسار واتجاهات العملية الانتخابية، وتتقاطع نتائج هذه الدراسات في تأكيد أهمية الجوانب التالية:

- أوضحت التأثير الكبير للعامل الطائفي والعشائري والقبلي في السلوك الانتخابي للناخبين.
- لا تتأثر الانتخابات بالعامل القبلي أو الطائفي فقط، بل تشكل بذاتها مناخا موسميا لإحياء النزعات القبلية والعشائرية والطائفية وتغذيتها.
- بينت ضعف تأثير الأحزاب السياسية في العمليات الانتخابية بالمقارنة مع العشيرة والقبيلة.
- أكدت في أغلبها ضعف البرامج الانتخابية أو غيابها في أسوأ الأحوال.
- بيّنت التأثير الكبير للعامل الديني بمضامينه الأخلاقية في سلوك الناخبين.
- اعتمدت المنهج الوصفي الكمي، وقد تضاءل فيها الجانب النظري التحليلي لمسألة متغيرات ونظريات وعوامل السلوك الانتخابي.
- أوضحت ضعف الثقافة الانتخابية لدى الناخبين، وتراجع الثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة.

وما تتميز به الدراسة الحالية عن غيرها، بالمقارنة مع الدراسات السابقة، أنها الدراسة الأولى أو البحث السوسيولوجي الأول الذي يجرى في الكويت في ميدان السلوك الانتخابي النيابي في جامعة الكويت حتى هذه اللحظة. كما أن هذه الدراسة هي الوحيدة بين الدراسات المشار إليها، والتي تناولت تحديدا السلوك الانتخابي النيابي للطلاب الجامعيين في الانتخابات النيابية. كما أنها الدراسة الأولى التي تتناول السلوك الانتخابي لطلاب الجامعة في الانتخابات النيابية، حيث يلاحظ أن الدراسات السابقة أجريت أغلبها في المحافظات والمقاطعات باستثناء هذه التي أجريت في جامعة بيرزيت ولم يكن موضوعها عن الانتخابات البرلمانية بل عن الكتل السياسية.

٩ - منهج البحث وإجراءاته

٩ / ١-منهج البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث المسحي الوصفي، وهو أكثر المناهج البحثية شيوعا واستخداما في دراسة الاتجاهات والظواهر الاجتماعية وأبحاث الرأي العام. فالبحث الوصفي كما يعرفه كارل أدوج (Carl odge) "بأنه المنهج الذي يقدم وصفا علميا عميقا لظاهرة اجتماعية محددة، وهو لا يقف في فعاليته المنهجية عند حدود جمع البيانات وتصنيفها، بل يتخطى هذا المستوى، ويؤسس لعملية تحليل معمق لأوجه ودلالات وأبعاد الظاهرة المدروسة، ورصد مختلف المتغيرات والأبعاد والمؤثرات التي تحيط بها، وتلك التي تؤثر فيها وتدفع إلى انتشارها.

ومما لا شك فيه أن تعريف المنهج الوصفي ينطوي على صعوبات جمة ناجمة عن اختلاف المتخصصين في تحديد الهدف الذي يحققه هذا المنهج المعتمد في رصد الظاهرة المدروسة كميا وإحصائيا، والذي يمكّن من تحليل أبعاد الظواهر الاجتماعية بطريقة كيفية متقدمة، فبعض الباحثين يعتمدونه في وصف الظواهر والكشف عن أبعادها، بينما يوظفه بعضهم الآخر في عملية التفسير والكشف والتنبؤ (العساف، ١٩٨٩). ومما لا شك فيه أن المنهج الوصفي شائع الاستخدام في البحوث التربوية والاجتماعية نظراً لأهميته في مجال تقصي الظواهر الإنسانية (عدس، وآخرون، ٢٠٠٣).

ويعرّف المنهج الوصفي أيضا بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة" (ملحم، ٢٠٠٠، ٣٢٤). كما يعرف "بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث" (الرشيدي، ٢٠٠٠، ص٥٩).

تتضح أهمية المنهج الوصفي في جوانب متعددة أهمها: أنه يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، كما يعتمد في تحلل هذه البيانات وتنظيمها واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة والبحث. ويمكّن هذا المنهج من إجراء المقارنات الضرورية لتحديد العلاقات بين الظاهرة محل الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة، علاوة على أنه يمكن استخدامه لدراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية على حد سواء (جابر، كاظم، ١٩٨٥).

٢/٩ - أداة البحث:

بعد الاطلاع على عدد من الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة، تمّ بناء أداة الدراسة التي تمثلت في استبانة متعددة الاتجاهات حول آراء طلاب جامعة الكويت في الكيفية التي يعتمدها الناخبون الكويتيون في اختيار مرشحيهم إلى مجلس الأمة. وقد تضمنت الاستبانة عددا من الأسئلة حول المتغيرات التي تتعلق بالجنس والاختصاص والكلية والمحافظة والانتماء القبلي والحضري والسنة الجامعية، كما تضمنت سبعة مؤشرات تتعلق بالكيفية التي ينتخب فيها الكويتيون نوابهم إلى مجلس الأمة، حيث يمكن للطالب أن يقدم إجابته وفقا لتدرج سداسي بالموافقة أو الرفض (موافق كثيرا، موافق قليلا، موافق إلى حد ما، أرفض إلى حدّ ما، أرفض قليلا، أرفض كثيرا).

وقد حُكّمت الأداة من قبل عدد من أساتذة كلية التربية الذين أبدوا رأيهم في مدى قدرة الأداة على قياس الأغراض التي تهدف إلى قياسها، كما في مدى وضوح البنود والعبارات المشكلة لها. وبعد ذلك تمّ تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية من الطلاب بلغت ثلاثين طالبا وطالبة، وذلك لقياس مدى وضوح البنود والصعوبات التي يمكن للمستجوبين أن يواجهوها. وقد تم تعديل بنود الاستبانة وفقا لملاحظات المحكمين من جهة، ولمعطيات الدراسة التجريبية من جهة أخرى.

ومن ثم تم حساب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقا لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي للفقرات، وأخذ بعين الاعتبار درجة الارتباط بين جوانب المقياس. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين مختلف

العبارات دال ١٠٠٪ من البنود، وفي مستوى دلالة ٠,٠١، وهذا يدل على درجة عالية من الصدق الداخلي. وقد تبين أيضا وجود ترابط كبير بين جوانب المقياس كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
مصفوفة الترابط بين جوانب الأداة

	البند رقم (١)	البند رقم (٢)	البند رقم (٣)	البند رقم (٤)	البند رقم (٥)
البند رقم (١)	١				
البند رقم (٢)	,٨٢٢(**)	١			
البند رقم (٣)	-.٢٣٠(**)	-,١٥٥(**)	١		
البند رقم (٤)	,٦٥٧(**)	,٦٣٣(**)	-,١٠٧(*)	١	
البند رقم (٥)	-,٣٦٠(**)	-,٣١١(**)	,٦٣١(**)	-,٢٧١(**)	١
البند رقم (٦)	-,١٩٤(**)	-,١٢٤(**)	,٥٤٦(**)	-,١١٢(*)	,٥٩١(**)

وقد تم حساب معامل الثبات وفقا لمعادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعا لحساب الثبات (الحارثي: ١٩٩٢، ٢٢٥). ويعرف معامل الثبات: ألفا = ن/(ن-١) (١-مجع٢ر/ع٢ن) وقد بلغ معامل الثبات للأداة 0.7704 وتشير هذه النتيجة إلى معامل ثبات عال نسبيا.

٣/٩- عينة البحث:

تتكون عينة الدراسة من ٥٩٦ طالبا وطالبة، وقد سحبت بطريقة طبقية عمدية بحيث روعي فيها أن تشمل نسبا متكافئة من الذكور والإناث، ومن طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية على حدّ سواء.

بلغت نسبة الذكور في العينة المسحوبة ٤٨,٨٪ بينما بلغت نسبة الإناث ٥١,٢ ٪. وبلغت نسبة طلاب التخصصات العلمية (من كليات الطب والعلوم والهندسة) ٢٥,٢ ٪ مقابل ٧٤,٨٪ للكليات النظرية (من كليات الآداب والتربية

والشريعة). وقد بلغت نسبة الطلاب البدو ٥٩,٣٪ مقابل ٤٠,٧٪ للطلاب الحضر، والجدول رقم (٢) يقدم صورة إحصائية واضحة لخصائص العينة.

جدول رقم (٢)
توزع أفراد العينة وفقا لمتغيرات الجنس والمحافظة والاختصاص والكلية

المتغير الرئيس	المتغير الفرعي	عدد	٪
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤٨,٨
	إناث	٣٠٣	٥١,٢
	مجموع	٥٩٢	١٠٠
الاختصاص	علوم إنسانية	٤٤٦	٧٤,٨
	علوم تطبيقية	١٥٠	٢٥,٢
	مجموع	٥٩٦	١٠٠
الانتماء	بدو	٣٤٣	٥٩,٣
	حضر	٢٣٥	٤٠,٧
	مجموع	٥٧٨	١٠٠
المحافظة	الكويت	١١٧	١٩,٧
	حولي	٧٦	١٢,٨
	الفروانية	١١٨	١٩,٩
	الجهراء	٨٨	١٤,٨
	الأحمدي	١٠٧	١٨,٠
	مبارك الكبير	٨٨	١٤,٨
	مجموع	٥٩٤	١٠٠
الكلية	التربية	٢٨٦	٤٨,٠
	الآداب	٩٠	١٥,١
	الشريعة	٧٠	١١,٧
	علوم	٧٠	١١,٧
	طب وهندسة	٨٠	١٣,٤
	مجموع	٥٩٦	١٠٠

١٠ - نتائج الدراسة

تضمنت استبانة الدراسة سبعة بنود أساسية لاستفتاء رأي الطلاب في الكيفية التي يعتمدها الناخبون الكويتيون لاختيار ممثليهم إلى مجلس الأمة الكويتي، وأخذت هذه البنود صيغة الأسئلة حيث يمكننا ذلك أن نعالج النتائج في صورة كلية تفصيلية، كما يفسح لنا هذا الأمر أن نعالج المسألة المطروحة بصورة كمية وكيفية..

لقد تعمدنا أن تكون إجابات الطلاب في ستة مستويات متدرجة من الموافقة بشدة إلى الرفض بشدة، وتنطوي هذه المنهجية على مزايا سوسيولوجية عديدة، حيث يترك للطالب المجال في التعبير عن رأيه بطريقة الاتجاهات ذات الطابع السيكولوجي من جهة، وبطريقة البحث السوسيولوجي من جهة أخرى. فالتدرج في الموافقة والرفض في ستة مستويات يعطي إمكانية كبيرة لمعالجة آراء الطلاب بطريقة كمية إحصائية واختبار الفرضيات بصورة دقيقة ومحكمة والكشف عن الفروق الإحصائية بامتياز هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكن هذه المنهجية من توحيد تدرجات الموافقة في بند واحد وتدرجات الرفض في تدرج واحد أيضا، وهذا التوحيد بين مستويين متناقضين يعطي إمكانية سوسيولوجية كبيرة لمعالجة المسألة بطريقة كيفية. فالسؤال السوسيولوجي يعتمد على القبول أو الرفض دون تدرج سيكولوجي، وهذا ما يمكن لنا أن نقوم به حيث يمكن أن نوحد مستويات الإجابة في القبول والرفض، وهذا يعطي فعالية كبيرة للمعالجة السوسيولوجية؛ وفي كل الأحوال فإن هذه المنهجية تمكّن من معالجة المسألة المدروسة بطريقة يتواتر فيها الكم والكيف، ويتخاصب المنهج السوسيولوجي مع المنهج السيكولوجي أي هذا الذي يفرض نفسه في علم النفس الاجتماعي، ولاسيما في مباحث الاتجاهات. وقد قمنا بصوغ أسئلة الدراسة وبنودها الكاشفة على النحو التالي:

١ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للقبيلة؟

٢ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للعشيرة؟

٣ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للطائفة؟

٤ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس النزاهة الأخلاقية للمرشحين؟

٥ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للمبادئ والقيم الوطنية؟

٦ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الكفاءة والجدارة؟

٧ – هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس البرنامج السياسي للمرشحين؟

ستشكل هذه الأسئلة المحاور الأساسية للدراسة الميدانية، حيث سنعمل على تخصيص محور لكل سؤال نتناول فيه آراء الطلاب في كل محدد من المحددات الانتخابية بالدراسة والتحليل، وسيتم العمل على استكشاف تأثير المتغيرات المستقلة لكل عنصر من عناصر الدراسة المشار إليها.

١٠/١ – تأثير العامل القبلي:

تشكل التكوينات القبلية النسيج الاجتماعي الأهم في الكويت كما هو الحال في دول الخليج العربي. وقد لعبت القبيلة دورا تاريخيا سياسيا وتنظيميا في حياة المجتمع الكويتي، ولاسيما في مرحلة ما قبل تشكل الدولة الوطنية(الخوري، ١٩٨٣). ويلاحظ الدارسون أن القبيلة ما زالت تمارس دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت وغيرها من بلدان الخليج العربي، ولم تستطع الدولة بحداثتها أن تفكك هذه التكوينات، وأن تتجاوزها لتؤسس لتكوينات اجتماعية حديثة تتناغم مع متطلبات التطور الاجتماعي والحضاري، وقد شكل الصراع ما بين الدولة والحداثة من جهة وما بين القبيلة والتقاليد القبلية من جهة أخرى موضوعا للبحث والدراسة والتقصي في دول الخليج العربي، وقد خلصت الدراسات الجارية إلى أن القبلية ما زالت تمتلك حضورا سياسيا واجتماعيا فاعلا في المنطقة(النقيب، ١٩٩٦). وقد ذهب بعض الباحثين في هذا المجال إلى القول بأن القبلية استطاعت أن تتسنم موجة الحداثة، وأن تطور فنون حضورها بصورة حداثية، أي بمعنى أنها وظفت الأدوات الحداثية أفضل توظيف في المحافظة على بقائها ودورها ووجودها (رضا، ١٩٩٢).

لقد بينت كثير من الدراسات السابقة التي استعرضناها تاثير المتغير القبلي في عملية الانتخابات، ولا سيما في الأردن وفي السعودية. والسؤال الذي طرحناه في نسق أسئلة الدراسة هو هل يلعب العامل القبلي دورا مؤثرا في سلوك الناخب الكويتي من وجهة نظر الطلاب في جامعة الكويت؟ ومن أجل تقديم تصور عن رأي الطلاب في هذا الأمر قمنا بتصميم الجدول رقم (٣) الذي يتضمن البيانات الإحصائية المتعلقة برأي الطلاب حول هذه المسألة.

الجدول رقم (٣)

آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير العامل القبلي في السلوك الانتخابي

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للقبيلة	عدد	٥٣٣	٦١	٥٩٤
	٪	٨٩,٧	١٠,٣	١٠٠

يبين الجدول رقم (٣) الأهمية الكبيرة التي يلعبها العامل القبلي في السلوك الانتخابي لدى الناخبين الكويتين: أعلن ٨٩,٧٪ من الطلاب كما هو مبين في الجدول بأن العامل القبلي يؤثر في السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي، وقد رفض هذا الأمر ١٠,٣٪. وهذه النتيجة تؤكد بأن القبيلة حاضرة بقوة في الفعاليات الانتخابية والسياسية في المجتمع الكويتي، وأن المجتمع الكويتي لم يستطع حتى اليوم أن يحدّ من تاثير العامل القبلي في الحياة السياسية، وهذا ما تشهد عليه مجريات الحياة السياسية في الكويت بصورة عامة.

١٠/ ١/ ١- تأثير المتغيرات الثنائية في العامل القبلي:

ويمكننا الآن أن نختبر تأثير المتغيرات المستقلة في رأي الطلاب نحو العامل القبلي حيث سنتناول تأثير المتغيرات الثنائية للدراسة (الجنس ومتغير البداوة والحضارة والاختصاص العلمي)، ومن أجل اختبار تأثير هذه المتغيرات الثنائية أجري الاختبار التائي لقياس دلالة الفروق الإحصائية (T-test) بين إجابات أفراد العينة، وتمّ تنظيم نتائج الاختبار في الجدول رقم (٤):

الجدول رقم (٤)
الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير العامل القبلي

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٩٥٥٠	٢,٣٨٧	٥٩٠	,٠١٧	دالة
	إناث	٣٠٣	٥,٢٣٤				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٥,٢٥٠٧	٣,٣٨٠	٥٧٦	,٠٠١	دالة
	حضر	٢٣٥	٤,٨٤٢٦				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٥,١٣٤٥	٩٩٩	٥٩٤	,٣١٨	دالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٥,٠٠٠٠				

ويتضح من الجدول (٤) وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة لمتغيري الجنس و "البدو والحضر"، كما تبين النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات الطلاب وفقا لمتغير الاختصاص العلمي.

فالجنس يؤثر جوهريا في آراء أفراد العينة حيث بلغت القيمة التائية –٢,٣٨٧ وهي أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى دلالة ٠,٠٥، بل هي دالة في مستوى ٠١٧, كما هو مبين في الجدول. ومن أجل تفسير اتجاه ودلالة هذه الفروق الإحصائية تم حساب متوسطات الإجابات حيث كان متوسط الإناث أكبر من متوسط الذكور، وهذا يعني أن الإناث أكثر إيمانا بأهمية العامل القبلي وتأثيره في العملية الانتخابية من الذكور: بلغ متوسط الإناث كما هو مبين في الجدول (٤) ٥,٢٣٤ مقابل ٤,٩٥٥٠ للذكور.

وكما نوهنا أيضا يوجد تأثير لمتغير "البدو والحضر" حيث يبين الجدول وجود الفروق الإحصائية ذات الدلالة: بلغت القيمة التائية ٣,٣٨٠ وهي دالة في مستوى ٠,٠٠١، وهذا يعني أن الفروق بين المجموعتين فروق جوهرية ومعنوية.

ويتضح من الجدول (٤) أن هذه الفروق تعود لصالح الطلاب البدو حيث أكدوا حضور العامل القبلي في الانتخابات بدرجة أكبر من الطلاب الحضر: بلغ متوسط الطلاب البدو ٥,٢٥٠٧ مقابل ٤,٨٤٢٦ (انظر الجدول رقم (٤)).

وباختصار يؤثر متغيرا "البدو والحضر" والجنس في إجابات الطلاب تأثيرا معنويا وجوهريا لصالح البدو والإناث في تأكيد أهمية العامل القبلي في الانتخابات النيابية في الكويت.

١٠/١ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في العامل القبلي:

هل تؤثر متغيرات المحافظة والسنة الجامعية والكلية في آراء الطلاب حول العامل القبلي؟ من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لآراء الطلاب قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير العامل القبلي في الانتخابات وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٢٠,٦٠٦	٥	٤,١٢١	٢,٠١٢	.٠٧٥
	داخل المجموعات	١٢٠٤,٤٨٥	٥٨٨	٢,٠٤٨		
متغير الكليات	بين المجموعات	١٤,٠٧٣	٤	٣,٥١٨	١,٧٣٩	.١٤٠
	داخل المجموعات	١١٩٥,٨٨٧	٥٩١	٢,٠٢٣		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	٧,٢٨٧	٣	٢,٤٢٩	١,١٨٩	.٣١٣
	داخل المجموعات	١١٩٧,٤٠٦	٥٨٦	٢,٠٤٣		

يبين الجدول رقم (٥) ألا وجود لفروق إحصائية بين أفراد العينة في مستوى ٠،٠٥ وفقا للمتغيرات الثلاثة (الكلية، والمحافظة، والسنوات الجامعية) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية والقول بأن الفروق في الإجابات بين هذه المجموعات فروق ظاهرية غير دالة وغير معنوية.

١٠/٢/- تأثير العامل العشائري:

العشيرة، كما سبق تعريفها، كيان اجتماعي فرعي في القبيلة التي غالبا ما تكون على درجة من الاتساع والشمول تتجاوز فيها حدود الدولة لتترامى في عدة دول. ولذا فإن مفهوم العشيرة يستخدم غالبا للإشارة إلى التكوينات القبلية الصغرى الفرعية، ولاسيما إذا كان التنافس بين أبناء القبيلة نفسها حيث يتعصب أبناء العشيرة لعشيرتهم في مواجهة العشائر الأخرى المنتمية إلى القبيلة نفسها. ويلاحظ في هذا السياق أنه غالبا ما يستخدم مفهوم العشيرة للدلالة على القبيلة نفسها، كما يلاحظ في الاستخدام الشائع لمفهوم العشيرة في الأردن وفي العراق على نحو خاص، حيث يسود مفهوم العشائر على مفهوم القبائل.

وفي الكويت نلاحظ أن استخدام مفهوم القبيلة أكثر شمولا واتساعا، ولكن مفهوم العشيرة يستخدم في الغالب عندما يتعلق الأمر بالمجموعات الفرعية للقبائل، ويلاحظ في سياق الانتخابات أن مفهوم العشيرة يكون حاضرا عندما يكون التنافس في داخل القبيلة، حيث يوجد نوع من التنافس بين أبناء العشائر داخل القبيلة الواحدة من أجل الحصول على الامتيازات العامة في الدولة. ووفقا لهذا التصور فإن هناك نوعا من الفزعة العشائرية في قلب القبيلة نفسها، وهو ما يسمى بصراع الأخوة، حيث يكون الولاء العام للقبيلة، ولكن الولاء الخاص قد يكون للعشيرة بوصفها كيانا فرعيا يمتد في داخل القبيلة نفسها. ومما لاشك فيه أن العامل العشائري يلعب دورا كبيرا في العمليات الانتخابية، ولاسيما في الانتخابات الفرعية في داخل القبيلة حيث يتنافس أبناء القبيلة بمختلف فروعها وبطونها وأفخاذها من أجل الحصول على المناصب البرلمانية في الكويت.

ومن أجل الكشف عن تاثير العامل العشائري تمّ تخصيص بند في الاستبانة قوامه: "ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للعشيرة " ويستطيع المستجوب أن يبدي خيارا من ستة خيارات من الموافقة في أعلى درجة إلى الرفض في أقصى حالاته. وقد وزعت نتائج هذا السؤال في الجدول رقم (٦):

الجدول رقم (٦)

آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير العامل العشائري في السلوك الانتخابي

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للعشيرة	عدد	٥٢٨	٦٥	٥٩٣
	٪	٨٩,٠	١١,٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (٦) أن العامل العشائري في الانتخابات لا يقل كثيرا في أهميته عن العامل القبلي حيث بلغت نسبة الطلاب الذين وافقوا على أهمية هذا العامل في السلوك الانتخابي ٨٩٪. وهذه النتيجة ليست مفاجئة بعد أن عرفنا الأهمية الكبيرة للعامل القبلي، وذلك لأن العامل العشائري تعبير عن العامل القبلي وترجمة له، فمن ينتخب على أساس قبلي سينتخب بالضرورة على أساس عشائري ضمن سلم التفضليات التقليدية التي عرفتها الحياة الاجتماعية العربية منذ قديم الزمان حيث الحكمة العربية الجاهلية التي تقول " وأحيانا على بكر أخينا إذا لم نجد إلا أخانا "، وهذا يعني أن الصراع والتنازع والتنافس قد يكون بين الأهل في داخل القبيلة. والسؤال الآن هو كيف تؤثر المتغيرات المستقلة الثنائية والمتعددة في رأي الطلاب في العامل العشائري.

٢/١٠ /١- تأثير المتغيرات الثنائية في العامل العشائري:

من أجل اختبار تأثير المتغيرات الثنائية المستقلة أجري الاختبار التائي على إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالبند الثاني حول تأثير العشائرية في السلوك الانتخابي وتمّ توزيع أجابات أفراد العينة وتنظيمها في الجدول رقم (٧):

الجدول رقم (٧)
الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير العامل العشائري

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٨٩٦٢	١,٦٧٩	٥٩٠	٠,٠٩٤	دالة
	إناث	٣٠٣	٥,٠٩٢٤				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٥,١٣٤١	٣,٠١١	٥٧٦	٠,٠٠٣	دالة
	حضر	٢٣٥	٤,٧٧٠٢				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٥,٠١١٢	,٠,٣٨١	٥٩٤	٠,٧٠٣	دالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٤,٩٦٠٠				

ويتضح من الجدول (٧) وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في متغير "البدو والحضر" ويبين الجدول أنه لا فروق دالة إحصائيا في إجابات الطلاب وفقا لمتغير الجنس والاختصاص العلمي.

ومن الواضح هنا أن متغير " البدو والحضر" يؤثر جوهريا في إجابات الطلاب أفراد العينة، حيث بلغت القيمة التائية ٣,٠١١ وهي أكبر من قيمتها الجدولية في مستوى دلالة ٠,٠٥ وهي دالة في مستوى ٠,٠٠٣ كما هو مبين في الجدول (٧).

ومن أجل تفسير اتجاه ودلالة هذه الفروق الإحصائية تم حساب متوسطات الإجابات حيث كان متوسط الطلاب البدو أكبر من متوسط الطلاب الحضر، وهذا يعني أن الطلاب البدو أكثر اقتناعا بأهمية العامل العشائري من الطلاب الحضر، وهذا يعني أن الفروق بين المجموعتين فروق جوهرية ومعنوية. بلغ متوسط الطلاب البدو ٥,١٣٤١ مقابل ٤,٧٧٠٢ وهذه النتيجة متقاربة مع هذه التي عايناها في العامل الطائفي سابقا (انظر الجدول رقم (٧)). وباختصار يؤثر متغير "البدو والحضر" في إجابات الطلاب تأثيرا معنويا وجوهريا لصالح الطلاب البدو في تأكيد أهمية العامل العشائري في

الانتخابات النيابية وفي السلوك الانتخابي. ويمكن تفسير ذلك بأن الطلاب "البدو" يعرفون تأثير هذا المتغير ويلمسونه عن قرب في بيئتهم بصورة أكبر من الطلاب الذين يصفون أنفسهم بأنهم حضر. فالبيئة البدوية القبلية تعيش طقوس الانتخابات على إيقاع العاملين القبلي والعشائري بدرجة أكبر من البيئة الحضرية أو المدنية.

٢/١٠ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في العامل العشائري:

هل تؤثر متغيرات المحافظة والسنة الجامعية والكلية في آراء الطلاب حول العامل العشائري؟ من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لآراء الطلاب قمنا (كما فعلنا في متغير العامل القبلي) بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٨)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير العامل العشائري في الانتخابات وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٢٣,٢٦٤	٥	٤,٦٥٣	٢,٢٨٦	٠,٠٥
	داخل المجموعات	١١٩٦,٦٧٥	٨٥٥	٢,٠٣٥		
متغير الكليات	بين المجموعات	١٦,٢٨٥	٤	٤,٠٧١	٢,٠٢٤	٠,٠٩٠
	داخل المجموعات	١١٨٨,٧١٤	٥٩١	٢,٠١١		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	٧,٩٤٦	٣	٢,٦٤٩	١,٣٠١	٠,٢٧٣
	داخل المجموعات	١١٩٣,٠٥٢	٥٨٦	٢,٠٣٦		

يبين الجدول رقم (٨) عدم وجود فروق إحصائية بين أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة: المحافظة والسنة الجامعية والكليات، وهذا يعني أن الفروق الملاحظة ظاهرية غير جوهرية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول الفرضية الصفرية للدلالة الإحصائية في هذا المستوى من التحليل.

٣/١٠ - تأثير متغير الولاء للمبادئ والقيم الوطنية:

من أجل استكشاف مدى حضور هذا المتغير في السلوك الانتخابي للمواطنين، من وجهة نظر الطلاب، تضمنت الاستبانة بندا خاصاً بهذا المتغير، ومفاده: "ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس المبادئ والقيم الوطنية "، وبالطبع كما لاحظنا يمكن للطالب تحديد إجابته وفقا لستة مستويات من القبول والرفض، وقد قمنا بتوزيع إجابات الطلاب عن هذا البند في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)
آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير متغير القيم الوطنية في السلوك الانتخابي

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس القيم الوطنية	عدد	٤٤٤	١٤٨	٥٩٢
	٪	٧٥,٠	٢٥,٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (٩) أن القيم الوطنية تلعب دورا في تحديد خيارات الناخب الكويتي كما يبين الجدول رقم (٩)، ولكن هذه الأهمية تقل كثيرا عن الأهمية التي لاحظناها في العاملين الطائفي والعشائري حيث قاربت نسبها المئوية حدود ٩٠٪، أما في مستوى المبادئ والقيم الوطنية فنلاحظ كما هو مبين في الجدول رقم (٩) فقد انخفضت نسبة الموافقة إلى ٧٥٪. وهذا يحمل دلالة كبيرة حيث يعني أن ٢٥٪ من الطلاب يرون أن هذا العامل ليس له تأثير في العملية الانتخابية. ومما لا شك فيه أن القيم الوطنية لا تأخذ دورها كاملا أو كما يجب في الحياة السياسية الانتخابية في

الكويت حيث تتصدر القيم الطائفية والعائلية والقبلية والمصالح الشخصية نسق العوامل والمتغيرات المؤثرة في الحياة الانتخابية،

٣/١٠ /٢- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير القيم الوطنية:

من أجل اختبار تأثير المتغيرات الثنائية المستقلة أجري الاختبار التائي على إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالبند الثالث حول تأثير القيم الوطنية في السلوك الانتخابي وتمّ توزيع إجابات أفراد العينة وتنظيمها في الجدول رقم (١٠):

الجدول رقم (١٠)

الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير متغير القيم الوطنية

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٠٩٣٤	١,٤٤	٥٩٠	٠,١٥٠	غيردالة
	إناث	٣٠٣	٤,٢٧٠٦				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٤,٢٣٣٢	.٤٩٧	٥٧٦	٠,٦١٩	غيردالة
	حضر	٢٣٥	٤,١٧٠٢				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٤,٢٢٨٧	١,١٠١	٥٩٤	٠,٢٧١	غيردالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٤,٠٧٣٣				

ويتضح من الجدول (١٠) ومن خلال النظر في نتائج الاختبار التائي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة حيث كانت قيمة "ت" أدنى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المطلوبة، ولذلك فهي غير دالة. وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية من حيث إن الفروق القائمة بين إجابات أفراد العينة فروق ظاهرية غير معنوية وعائدة إلى مجرد الصدفة الإحصائية.

٣/١٠ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير القيم الوطنية:

لم تؤثر المتغيرات ثنائية الاتجاه (الجنس، والاختصاص، والبدو والحضر) كما تبيّن لنا في الفقرة السابقة. والسؤال الآن: هل تؤثر المتغيرات المتعددة (المحافظة، والكلية، والسنة الجامعية) في آراء الطلاب حول متغير القيم الوطنية؟ من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لآراء الطلاب قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (١١).

الجدول رقم (١١)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير متغير المبادئ والقيم الوطنية في الانتخابات وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	١٤,٧٦٤	٥	٢,٩٥٣	١,٣٢٨	٠,٢٥٠
	داخل المجموعات	١٣٠٧,١٩١	٥٨٨	٢,٢٢٣		
متغير الكليات	بين المجموعات	١٧,٨٩٢	٤	٤,٤٧٣	٢,٠١٥	٠,٠٩١
	داخل المجموعات	١٣١١,٦٨٤	٥٩١	٢,٢١٩		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	٩,٨٣٩	٣	٣,٢٨٠	١,٤٩٧	٠,٢١٤
	داخل المجموعات	١٢٨٣,٥١٩	٥٨٦	٢,١٩٠		

يبين الجدول رقم (١١) عدم وجود فروق إحصائية بين أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة: المحافظة والسنة الجامعية والكليات، وهذا يعني أن الفروق الملاحظة ظاهرية غير جوهرية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول الفرضية الصفرية للدلالة

الإحصائية في هذا المستوى من التحليل. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير جوهري لهذه المتغيرات في إجابات الطلاب، حيث تتجانس إجابات الطلاب وتأخذ مسارا واحدا من الدلالات المعنوية والإحصائية.

١٠/٤ - تأثير متغير الولاء الطائفي:

سؤالنا الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: **إلى أي حدّ تمارس فيه النزعة الطائفية دورها في العملية الانتخابية؟** وهل تشكل الطائفية أحد المحددات الاجتماعية للتصويت النيابي في الكويت؟

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن استبانة الدراسة قد تضمنت بندا كاشفا لعملية الحضور الطائفي في العملية الانتخابية، وقد ارتسمت صيغة هذا البند على النحو التالي: هل ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للطائفة؟ ومن أجل الكشف عن أبعاد هذا التساؤل تمّ تفريغ إجابات الطلاب في الجدول رقم (١٢):

الجدول رقم (١٢)

آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير العامل الطائفي في السلوك الانتخابي

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للطائفة	عدد	٥١٨	٦٧	٥٨٥
	٪	٨٨,٥	١١,٥	١٠٠

يبين الجدول رقم (١٢) أن العامل الطائفي يلعب دورا كبيرا في تحديد خيارات الناخب الكويتي، ولا تقل أهميته عن أهمية العامل القبلي والعشائري الذي يحتل المرتبة الثالثة وبفارق غير ملحوظ تقريبا بالمقارنة مع العامل القبلي والعشائري: لقد أعلن ٨٨,٥٪ من الطلاب أن العامل الطائفي يمارس دوره في تحديد خيارات الناخبين، وهذه النسبة قريبة جدا من النسبة التي أعطيت للعامل القبلي الذي بلغ ٨٩,٧٪ وقريبة أكثر من نسبة العامل العشائري الذي بلغ ٨٩٪.

وهذه المعطيات تدل بوضوح على أن القبيلة والطائفة والعشيرة تشكل

مجتمعة البوتقة الأساسية التي يرتسم فيها نمط السلوك الانتخابي للناخبين في الانتخابات النيابية في الكويت.

١٠/ ٤ /١- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير العامل الطائفي:

للكشف عن تأثير المتغيرات الثنائية المستقلة أخضعت نتائج تأثير المتغير الطائفي للاختبار التائي حول تأثير القيم الوطنية في السلوك الانتخابي، وتمّ توزيع إجابات أفراد العينة وتنظيمها في الجدول رقم (١٣):

الجدول رقم (١٣)

الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير متغير العامل الطائفي

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٧٧١٦	-,٦١٦	٥٩٠	٠,٥٣٨	غيردالة
	إناث	٣٠٣	٤,٨٥١٥				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٤,٨٢٥١	.٢١٩	٥٧٦	٠,٨٢٧	غيردالة
	حضر	٢٣٥	٤,٧٩٥٧				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٤,٨٠٢٧	-,٣٨٦	٥٩٤	٠,٧٠٠	غيردالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٤,٨٦٠٠				

ويتضح من الجدول (١٣) عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة حيث كانت قيمة "ت" أدنى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المطلوبة، ولذلك فهي غير دالة. وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية من حيث إن الفروق القائمة بين إجابات أفراد العينة فروق ظاهرية غير معنوية وعائدة إلى مجرد الصدفة الإحصائية. وهذا يعني أن إجابات الطلاب متجانسة، وأن هذه المتغيرات محايدة، وأنها لا تنطوي على دلالة معنوية أو جوهرية.

٤/١٠ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير العامل الطائفي:

من أجل الكشف عن تأثير المتغيرات المتعددة (المحافظة، والكلية، والسنة الجامعية) في آراء الطلاب حول المتغير الطائفي، تم إخضاع النتائج إلى اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه لاختبار الدلالة الإحصائية، وتم تفريغ الإجابات وتصنيفها في الجدول رقم (١٤).

الجدول رقم (١٤)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير متغير العامل الطائفي في الانتخابات النيابية وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٢١,٩٩٣	٥	٤,٣٩٩	٧٨٦،١	٠,١١٤
	داخل المجموعات	١٤٤٨,٢٦٥	٥٨٨	٢,٤٦٣		
متغير الكليات	بين المجموعات	٩,٠٣٠	٤	٢,٢٥٧	.٩١٣	.٤٥٦
	داخل المجموعات	١٤٦٢,٠٣٦	٥٩١	٢,٤٧٤		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	١٨,٥٩٧	٣	٦,١٩٩	٢,٥٧٤	.٠٥٣
	داخل المجموعات	١٤١١,١١٣	٥٨٦	٢,٤٠٨		

يبين الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق إحصائية دالة بين أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة: المحافظة والسنة الجامعية والكليات، وهذا يعني أن الفروق الملاحظة ظاهرية غير جوهرية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول الفرضية الصفرية للدلالة الإحصائية في هذا المستوى من التحليل. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير جوهري لهذه المتغيرات في إجابات الطلاب حيث تتجانس إجابات الطلاب، وتأخذ مسارا واحدا في دلالاتها المعنوية والإحصائية.

١٠/٥ – تأثير متغير كفاءة الناخبين وجدارتهم:

لقد بينت النتائج السابقة التأثير الكبير لمتغيرات القبيلة والطائفة والعشيرة حيث وصلت النسب المئوية لأهمية هذه المتغيرات إلى ما يقارب أو يقل قليلا عن ٩٠٪، ولكن هذه المحددات الاجتماعية قد لا تقلل من شأن المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي تتعلق بنزاهة المرشحين وقيمهم وخصائصهم الشخصية. ويمكن القول في هذا السياق إن الناخبين قد يحققون نوعا من التوليف الداخلي بين هذه المتغيرات حيث يكون انتخاب ابن الطائفة أو القبيلة، ولكن هذا لا يمنع من اختيار الأفضل في مستوى الكفاءة والقدرة والإمكانية والأداء. ومن الملاحظ أن الناخب الكويتي غالبا ما يأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب الذي يتعلق بمهارات وقدرات المرشح، وغالبا ما قد يحجب الناخب صوته عن المرشح الذي لم يثبت كفاءاته وجدارته في العمل السياسي إن كان قد سبق اختياره ممثلا في البرلمان. ومن أجل الكشف عن أبعاد هذا العامل الفردي تضمنت استبانتنا بندا يتقصى تأثير متغير الكفاءة والجدارة السياسية للناخب. وقد قمنا بوضع نتائج هذا السؤال في الجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥)
آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الكفاءة والجدارة السياسية للمرشحين	عدد	٤٢٣	١٧١	٥٩٣
	٪	٧١,٢	٢٨,٨	١٠٠

يبين الجدول رقم (١٥) أن الجدارة السياسية تلعب دورا مهما في العملية الانتخابية، ولكن هذه الأهمية تقل كثيرا عن الأهمية التي لاحظناها في العوامل الطائفية والقبلية والعشائرية: لقد أعلن ٧١,٢٪ من أفراد العينة أهمية هذا العامل وحضوره، بينما رفضه ٢٨,٨٪ منهم. وهذا يدل على أن شريحة كبيرة من طلاب

الجامعة (حوالي الثلث تقريبا) ترى أن تأثير متغير كفاءة الناخبين وجدارتهم محدود في مجال الحياة الانتخابية.

١٠/٥ /١- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح.

من أجل اختبار تأثير المتغيرات الثنائية المستقلة أجري الاختبار التائي على إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالبند الخامس حول تأثير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشحين في السلوك الانتخابي، وتمّ توزيع إجابات أفراد العينة وتنظيمها في الجدول رقم (١٦):

الجدول رقم (١٦)
الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير متغير الكفاءة والجدارة السياسية

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٠٨٦٥	.٠٠٥	٥٩٠	٠,٩٩٦	غيردالة
	إناث	٣٠٣	٤,٠٨٥٨				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٤,٠٩٣٣	-.٢٢١	٥٧٦	٠,٨٢٥٠	غيردالة
	حضر	٢٣٥	٤,١٢٣٤				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٤,١٣٩٠	١,٢٢٧	٥٩٤	٠,٢٢٠	غيردالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٣,٩٥٣٣				

ويتضح من الجدول (١٦) ومن خلال النظر في نتائج الاختبار التائي عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة حيث كانت قيمة "ت" أدنى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المطلوبة، ولذلك فهي غير دالة. وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية من حيث إن الفروق القائمة بين إجابات أفراد العينة فروق ظاهرية غير معنوية وعائدة إلى مجرد الصدفة الإحصائية.

٥/١٠ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح:

هل تؤثر المتغيرات المتعددة (المحافظة، والكلية، والسنة الجامعية) في آراء الطلاب حول متغير الكفاءة والجدارة؟ من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لآراء الطلاب قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (١٧).

الجدول رقم (١٧)
تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشحين في الانتخابات وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٧,٢٤٠	٥	١,٤٤٨	٠,٥٥٧	٠,٧٣٣
	داخل المجموعات	١٥٢٧,٤٨١	٥٨٨	٢,٥٩٨		
متغير الكليات	بين المجموعات	١٨,٥٩٦	٤	٤,٦٤٩	١,٨١٦	٠,١٢٤
	داخل المجموعات	١٥١٣,٣٢٩	٥٩١	٢,٥٦١		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	٢٤,٣٨١	٣	٨,١٢٧	٣,٢٢٨	٠,٠٢٢
	داخل المجموعات	١٤٧٥,٥١٧	٥٨٦	٢,٥١٨		

يبين الجدول رقم (١٧) وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات الطلاب وفقا لمتغير السنوات الجامعية وغياب الفروق الإحصائية في متغيري الكليات والمحافظات. ومن أجل الكشف عن طبيعة هذه الفروق الإحصائية ودلالتها تم إجراء الاختبار

البعدي (شيفيه–scheffe) لتحديد وتعيين موضع التباين بين السنوات الجامعية الأربع، وقد بين اختبار شيفيه أن هذه الفروق الإحصائية قائمة بين طلاب السنة الجامعية الأولى والثالثة. ومن المقارنة بين المتوسطات لتحديد اتجاه التباين تبين أن متوسط طلاب السنة الأولى أعلى من متوسط طلاب السنة الثالثة، وهو الأعلى بين متوسطات السنوات الأربع حيث بلغ متوسط طلاب السنة الأولى ٤,٢٩٤٨ مقابل ٣,٦٨٣٥ لطلاب السنة الثالثة. وقد بلغ التباين بين المتوسطين الحد المطلوب للدلالة الإحصائية في مستوى ٠,٠٣١. ومن أجل تفسير هذه النتيجة يمكن القول بأن الثقافة الجامعية تؤثر في تقديم العوامل الفردية والشخصية التي تتعلق بالجدارة والكفاءة على العوامل التقليدية الطائفية والعشائرية.

٦/١٠ – تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين في العملية الانتخابية:

يعد البرنامج السياسي للمرشحين العامل الفيصل الحقيقي في الانتخابات الديمقراطية في البلدان المتقدمة، فالناخبون غالبا ما يؤسسون موقفهم الانتخابي على أساس البرنامج الانتخابي للمرشحين وغالبا ما يصوتون للبرامج الانتخابية التي يرون بأنها تتوافق مع مصالحهم وطموحاتهم السياسية. ومن أجل الكشف عن أبعاد هذا المتغير قمنا بإدراج وتنظيم معطيات البند الخاص بالبرنامج الانتخابي للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين في الجدول رقم (١٨).

الجدول رقم (١٨)
آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس البرنامج السياسي للناخبين	عدد	٤٢١	١٧٢	٥٩٣
	٪	٧١,٠	٢٩,٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (١٨) أن البرنامج السياسي للمرشحين يلعب دورا مهما في العملية الانتخابية، ولكن هذه الأهمية تقل كثيرا عن الأهمية التي لاحظناها في العوامل الطائفية والقبلية والعشائرية حيث أعلن ٧١٪ من أفراد العينة أهمية هذا العامل وحضوره

فيما رفضه ٢٩٪. وهذا يدل على أن شريحة كبيرة من طلاب الجامعة (حوالي الثلث تقريبا) ترى أن هذا العامل ليس له حضور في الحياة الانتخابية، وهذا أمر لا تخفى دلالاته السلبية، وبالمقارنة فإن تأثير البرنامج السياسي من وجهة نظر الطلاب هو أقل العوامل تأثيرا وأهمية في العملية الانتخابية، وقد ينجم ذلك عن غياب البرامج الانتخابية للمرشحين الذين غالبا ما يعتمدون شعارات انتخابية ووعود وأيديولوجيات وفعاليات لا تترابط أو تتكامل فيما بينها في سياق برنامج سياسي محدد.

١٠/ ٦/ ١- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير البرنامج السياسي للمرشح:

من أجل اختبار تأثير المتغيرات الثنائية المستقلة أجري الاختبار التائي على إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالبند السادس حول تأثير البرنامج الانتخابي للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين من وجهة نظر الطلاب أفراد العينة، وتمّ بناء الجدول رقم (١٩) الذي يتضمن تنظيما إحصائيا للاختبار التائي وفقا لمتغير البرنامج السياسي.

الجدول رقم (١٩)
الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير متغير الكفاءة والجدارة السياسية

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,٠٤٥٠	.٢١٢	٥٩٠	٠,٨٣٣	غيردالة
	إناث	٣٠٣	٤,٠١٩٨				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٤,٠٨٤٥	.٩٧٣	٥٧٦	٠,٣٣١	غيردالة
	حضر	٢٣٥	٣,٩٦٦٠				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٤,٠٥١٦	.٦٢٣	٥٩٤	٠,٥٣٣	غيردالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٣,٩٦٦٧				

ويتضح من الجدول (١٩) ومن خلال النظر في نتائج الاختبار التائي عدم

وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة حيث كانت قيمة "ت" أدنى من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المطلوبة المعينة في الجدول، ولذلك فهي غير دالة. وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية من حيث إن الفروق القائمة بين إجابات أفراد العينة فروق ظاهرية غير معنوية وعائدة إلى مجرد المصادفة الإحصائية.

٦/١٠ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير الكفاءة والجدارة السياسية للمرشح:

هل تؤثر المتغيرات المتعددة (المحافظة، والكلية، والسنة الجامعية) في آراء الطلاب حول متغير البرنامج الانتخابي للمرشح؟ من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لآراء الطلاب قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه، وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (٢٠).

الجدول رقم (٢٠)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير متغير البرنامج الانتخابي السياسي للمرشحين في الانتخابات وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٢٥,٠٠٥	٥	٥,٠٠١	٢,٤٢٢	٠,٠٣٥
	داخل المجموعات	١٢١٤,٣٢١	٥٨٨	٢,٠٦٥		
متغير الكليات	بين المجموعات	١٢,٠٤١	٤	٣,٠١٠	١,٤٥٢	٠,٢١٦
	داخل المجموعات	١٢٢٥,٤١٦	٥٩١	٢,٠٧٣		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	٧,٨٩٩	٣	٢,٦٣٣	١,٢٨٤	٠,٢٧٩
	داخل المجموعات	١٢٠١,٨٦٥	٥٨٦	٢,٠٥١		

يبين الجدول رقم (١٧) وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات الطلاب وفقا لمتغير المحافظة وغياب الفروق الإحصائية في متغيري الكليات والسنوات الجامعية. ومن أجل الكشف عن طبيعة هذه الفروق الإحصائية ودلالتها تم إجراء الاختبار البعدي (شيفيه–scheffe) لتحديد وتعيين موضع التباين بين المحافظات الست. وقد بين اختبار شيفيه أن هذه الفروق الإحصائية قائمة بين طلاب العاصمة الكويت والأحمدي من جهة وبين طلاب الجهراء والفروانية من جهة أخرى. ومن المقارنة بين المتوسطات لتحديد اتجاه التباين تمّ بناء الجدول رقم (٢١) حيث نظمت فيه المتوسطات وفقا لتراتبية تنازلية ببين مختلف المحافظات.

الجدول رقم (٢١)

متوسط آراء الطلاب في تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين

	المحافظة	ن–العينة	المتوسط	الانحراف المعياري
١	الأحمدي	١٠٧	٣,٧٣٨٣	١,٥٣٧٨٠
٢	الكويت	١١٧	٣,٨٨٨٩	١,٥٣٥٦٦
٣	حولي	٧٦	٣,٩٠٧٩	١,٣٤٨٣٦
٤	مبارك الكبير	٨٨	٤,١٩٣٢	١,٤٦١٠٥
٥	الفروانية	١١٨	٤,٢١١٩	١,٣٨٨٩٢
٦	الجهراء	٨٨	٤,٢٩٥٥	١,٢٧٩٠٠
	المجموع	**٥٩٤**	**٤,٠٣٣٧**	**١,٤٤٥٦٦**

ويتبيّن من الجدول ٢١ أن متوسطي الأحمدي والكويت يحتلان قمة السلم التراتبي بينما يحتل متوسطا الفروانية والجهراء أسفل السلم. ومن أجل الكشف عن طبيعة الفروق الإحصائية وتعيينها أجري اختبار شيفيه البعدي، وتم توزيع النتائج في الجدول رقم (٢٢).

الجدول رقم (٢٢)
اختبار شيفيه البعدي لتأثير متغير المحافظة
في آراء الطلاب حول تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين

	الكويت	حولي	الفروانية	الجهراء	الأحمدي
الكويت	–				
حولي	٠,٩٢	–			
الفروانية	٠,٠٨٥	٠,١٥١			
–	الجهراء	٠,٠٤٥**(١)	٠,٠٨٦	٠,٦٨٠	–
الأحمدي	٠,٤٣٤	٠,٤٣٢	٠,٠١٤**	٠,٠٠٧**	–
مبارك الكبير	٠,١٣٤	٠,٢٠٥	٠,٩٢٦	٠,٦٣٧	٠,٠٢٨**

١- ** تعني قيمة إحصائية ذات دلالة

وقد بين اختبار شيفيه البعدي وجود فروق إحصائية دالة إحصائيا:

- بين طلاب الجهراء وطلاب العاصمة في مستوى دلالة ٠,٠٤٥.
- بين طلاب الأحمدي وبين طلاب الفروانية في مستوى دلالة ٠,٠١٤.
- بين طلاب الأحمدي وبين طلاب الجهراء في مستوى دلالة ٠,٠٠٧.
- بين طلاب مبارك الكبير وطلاب الأحمدي في مستوى ٠,٠٢٨.

وتشير هذه الفروق الإحصائية تأسيسا على المتوسطات بأن طلاب الفروانية والجهراء أكثر اقتناعا بأهمية البرنامج السياسي للمرشحين في العملية الانتخابية بالمقارنة مع طلاب العاصمة (انظر الجدول رقم ٢١).

٧/١٠ - تأثير متغير النزاهة الأخلاقية للمرشحين في العملية الانتخابية:

تلعب القيمة الأخلاقية دورا حيويا في الحياة الثقافية في المجتمع الكويتي، ولا يمكن الفصل بين النزاهة الأخلاقية والقيم الدينية. فالأخلاق صنو الدين وسمة الإنسان المؤمن، ومن هنا فإن المزايا والسمات الأخلاقية للمرشح تلعب دورا كبيرا وحيويا في نظرة الكويتيين إلى مرشحيهم. ومن أجل الكشف عن تأثير

هذا المتغير تضمنت استبانة الدراسة بندا كاشفا حول النزاهة الأخلاقية للمرشحين ومدى تأثير ذلك في السلوك الانتخابي عند الناخبين. وقد أفرغت نتائج هذا البند في الجدول رقم (٢٣).

الجدول رقم (٢٣)
آراء طلاب جامعة الكويت حول تأثير متغير النزاهة الأخلاقية للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين

نص البند		موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على النزاهة الأخلاقية للمرشحين	عدد	٤٥١	١٤٣	٥٩٤
	٪	٧٥,٩	٢٤,١	١٠٠

يبين الجدول رقم (٢٣) أهمية النزاهة الأخلاقية للمرشحين في العملية الانتخابية، حيث أعلن ٧٥,٩٪ من أفراد العينة أهمية هذا العامل وحضوره بينما رفضه ٢٤,١٪. ويبدو لنا أن النزاهة الأخلاقية تتقدم على البرنامج السياسي للناخب، كما تتقدم أيضا على متغير القيم الوطنية وعلى متغير الكفاءة والجدارة، حيث يحتل هذا المتغير المرتبة الرابعة بعد متغيرات الطائفة والعشيرة والقبيلة. وهذا يدل على الأهمية الكبرى التي تعطى للنزاهة الأخلاقية في المجتمع الكويتي.

١٠/ ٧ /١- تأثير المتغيرات الثنائية في متغير النزاهة الأخلاقية للمرشح:

للكشف عن تأثير متغير النزاهة الأخلاقية لمتغيرات الجنس والاختصاص والبدو والحضر أجري الاختبار التائي على إجابات أفراد العينة، ووزعت نتائجه في الجدول رقم (٢٤).

الجدول رقم (٢٤)
الاختبار التائي لآراء أفراد العينة حول تأثير متغير النزاهة الأخلاقية

المتغير المستقل	فروع المتغير	العدد	المتوسط	القيمة التائية قيمة (ت)	درجات الحرية	Sig. 2-(tailed)	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	٢٨٩	٤,١٧٦٥	١,٣٣٥-	٥٩٠	٠,١٨٢	غيردالة
	إناث	٣٠٣	٤,٣٤٦٥				
البدو والحضر	بدو	٣٤٣	٤,٣٠٩٠	.٥٧٢٠	٥٧٦	.٥٦٧٠	غير دالة
	حضر	٢٣٥	٤,٢٣٤٠				
الاختصاص العلمي	إنسانيات	٤٤٦	٤,٣٠٠٤	.٨٢٤٠	٥٩٤	.٤١٠٠	غير دالة
	علوم تطبيقية	١٥٠	٤,١٨٠٠				

ويتضح من الجدول (٢٤) عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة في المتغيرات الثلاثة حيث كانت القيمة التائية أصغر من قيمتها الجدولية لدرجات الحرية المطلوبة المعينة في الجدول. وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية من حيث إن الفروق القائمة بين إجابات أفراد العينة فروق ظاهرية غير معنوية وعائدة إلى مجرد المصادفة الإحصائية.

١٠/٧ /٢- تأثير المتغيرات المتعددة الاتجاه في متغير النزاهة الأخلاقية للمرشح:

وكما جرت العادة في مختلف المتغيرات أجري اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه على معطيات السؤال السابع حول النزاهة الأخلاقية للمرشحين لتعرف تأثير متغيرات المحافظة، والكلية، والسنة الجامعية في آراء الطلاب وتم تصنيف الإجابات في الجدول رقم (٢٥).

الجدول رقم (٢٥)

تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد العينة في تأثير متغير النزاهة الأخلاقية للمرشحين في السلوك الانتخابي للناخبين وفقا لمتغيرات الكلية والمحافظة والسنوات الجامعية

	اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
متغير المحافظات	بين المجموعات	٤,٤٨٧	٥	.٨٩٧	.٣٧١	.٨٦٨
	داخل المجموعات	١٤٢١,٣٣٢	٥٨٨	٢,٤١٧		
متغير الكليات	بين المجموعات	٢٢,٥٤٣	٣	٧,٥١٤	٣,٢٢٩	٠,٠٢٢
	داخل المجموعات	١٣٦٣,٨٧٠	٥٨٦	٢,٣٢٧		
متغير السنوات الجامعية	بين المجموعات	١٢,٠٤١	٤	٣,٠١٠	١,٤٥١	٠,٢١٦
	داخل المجموعات	١٢٢٥,٤١٦	٥٩١	٢,٠٧٣		

يبين الجدول رقم (٢٥) وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات الطلاب وفقا لمتغير السنة الجامعية وغياب الفروق الإحصائية في متغيري المحافظة والكليات العلمية. ومن أجل تحديد مستويات هذا التباين تم استعراض السلم التراتبي لمتوسطات إجابات الطلاب في الجدول رقم (٢٦).

الجدول رقم (٢٦)
متوسط آراء الطلاب في تأثير متغير النزاهة الأخلاقية للمرشحين

	السنة الجامعية	ن-العينة	المتوسط	الانحراف المعياري
١	الأولى	٢٥١	٤,٤٩٨٠	١,٤١٨١٠
٢	الثانية	٢٠٣	٤,١٦٧٥	١,٥٩٥٦٤
٣	الثالثة	٧٩	٤,٠٣٨٠	١,٦٢٨٦١
٤	الرابعة	٥٧	٤,٠٣٥١	١,٥٨٠٧٤
	المجموع	**٥٩٠**	**٤,٢٧٨٠**	**١,٥٣٤٢٢**

يتبين من الجدول (٢٦) وجود نظام لتوزيع متوسطات الطلاب في متغير النزاهة الأخلاقية حيث تتدرج فيه المتوسطات هبوطا كلما تدرجنا نزولا في سلم السنوات الجامعية، وهذا يعني أنه كلما قضى الطالب سنوات أكثر في الجامعة، وكلما تدرج في السلم الجامعي، تراجعت قناعته بأهمية متغير النزاهة الأخلاقية: لقد حاز طلاب السنة الأولى على متوسط ٤,٤٩ وانخفض هذا المتوسط تدريجيا مع التدرج صعودا في سلم السنوات الجامعية أي في السنة الثانية والثالثة، وأخيرا في الرابعة حيث سجل طلاب السنة الرابعة أقل متوسط ٤,٢٧. وهذا يعني أن الطلاب ينزعون تدريجيا مع الزمن ومع تتابع السنوات الجامعية وتعاقبها إلى الاعتقاد بتناقص أهمية النزاهة الأخلاقية وتراجع تأثيرها في العملية الانتخابية للناخبين في الكويت. وقد يكون هذا الأمر ناجما عن الملاحظة المستمرة لتراجع قيمة هذا العامل بمرور الوقت.

ومن أجل الكشف عن طبيعة هذه الفروق الإحصائية ودلالتها تم إجراء الاختبار البعدي (شيفيه-scheffe) لتحديد وتعيين موضع التباين بين إجابات الطلاب وفقا لمتغير السنوات الجامعية.، وقد نظمت هذه النتائج في الجدول المتقاطع (٢٧).

الجدول رقم (٢٧)
اختبار شيفيه البعدي لتأثير متغير السنة الجامعية
في آراء الطلاب حول تأثير متغير البرنامج السياسي للمرشحين

السنة الجامعية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الأولى	–			
الثانية	٠,٠٢٢**	–		
الثالثة	٠,٠٢٠**	٠,١٥١	–	
الرابعة	٠,٠٣٩**(١)	٠,٠٨٦	٠,٦٨٠	–

١- ** تعني قيمة إحصائية ذات دلالة فارقة (رفض الفرضية الصفرية)

وقد بين اختبار شيفيه البعدي في الجدول (٢٧) وجود فروق إحصائية دالة إحصائيا بين طلاب السنة الأولى من جهة وبين طلاب السنوات الثانية والثالثة والرابعة من جهة أخرى. وهذا يعني وجود تجانس بين مختلف السنوات عدا طلاب السنة الأولى الذين أعطوا أهمية أكبر لتأثير النزاهة الأخلاقية في العملية الانتخابية.

١١ - خاتمة

١١ / ١- رؤية إجمالية:

قدمت نتائج الدراسة إجابات واضحة عن مختلف الأسئلة المنهجية التي طرحناها، اختبرت الفرضيات الصفرية التي وضعناها. وفي هذه الخلاصة يمكن تقديم صورة إجمالية لمعطيات هذه الدراسة واتجاهاتها ونتائجها العامة، وذلك بعد أن قمنا بدراسة مختلف التفاصيل لمختلف المعطيات والنتائج. ومن أجل تقديم تصور عام وسريع يتسم بالوضوح لمختلف نتائج هذه الدراسة في المستوى الميداني تمّ بناء جدول رقم (٢٨) الذي صُمم بطريقة تتضح فيها معالم هذه الدراسة ونتائجها. وقد راعينا في هذا الجدول أن يمكّن من استعراض واضح لنتائج الدراسة وفق نسق تراتبي مئوي لأهمية العوامل والمتغيرات التي تمت معالجتها في متن الدراسة.

الجدول رقم (٢٨)
صورة إجمالية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة السبعة وفق تراتبية النسب المئوية المحددات الاجتماعية للسلوك الانتخابي عند الكويتين من وجهة نظر طلاب الجامعة

نص البند	الترتيب	موافق	معارض	مجموع
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للقبيلة.	١	٨٩,٧	١٠,٣	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للعشيرة.	٢	٨٩,٠	١١,٠	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الولاء للطائفة.	٣	٨٨,٥	١١,٥	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على النزاهة الأخلاقية.	٤	٧٥,٩	٢٤,١	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس القيم الوطنية.	٥	٧٥,٠	٢٥,٠	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس الكفاءة والجدارة.	٦	٧١,٢	٢٨,٨	١٠٠
ينتخب الكويتيون نوابهم على أساس البرنامج السياسي للناخبين.	٧	٧١,٠	٢٩,٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٨) أن الولاء للقبيلة يتصدر العوامل الأخرى من حيث أهميته، ويأخذ مكانه في قمة السلم التراتبي حيث أجمع ٨٩,٧٪ من الطلاب أفراد العينة على أهمية العامل القبلي في السلوك الانتخابي للناخبين في الكويت.

ويلي العامل القبلي العامل العشائري الذي احتل المرتبة الثانية وبفارق محدود جدا عن سابقه حيث أعلن ٨٩٪ من الطلاب أفراد العينة أن الناخبين ينتخبون نوابهم على أساس الانتماء إلى العشيرة.

ويأتي العامل الطائفي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية حيث أعلن ٨٨,٥٪ من الطلاب أن الانتماء الطائفي يحدد السلوك الانتخابي للناخبين.

ثم يأتي عامل النزاهة الأخلاقية في المرتبة الرابعة ٧٥,٩٪ يليه عامل القيم الوطنية في المرتبة الخامسة بنسبة ٧٥٪، ثم عامل الكفاءة والجدارة السياسية بنسبة ٧١,٢٪، وأخيرا يأتي البرنامج الانتخابي للمرشحين ٧١,٠٪.

ومن المفارقة بمكان أن تحتل العوامل الطائفية والعشائرية والقبلية المراتب الأولى، وأن تتقدم على العوامل الموضوعية التي تتمثل في البرنامج السياسي والقيم الوطنية والنزاهة الأخلاقية. وهذا يدل على تأثير القبيلة والطائفية في السلوك الانتخابي في دولة الكويت. ومن حيث المبدأ يمكن القول بأن عوامل البنية الاجتماعية القبلية العشائرية والطائفية ذات أهمية وخطورة في الحياة السياسية وفي العملية الانتخابية في المجتمع الكويتي. ويترتب على ذلك أن العوامل الفردية والسياسية الحقيقية تمارس دورا أقل أهمية من العوامل التي تتصل بالبنية الاجتماعية التقليدية. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن البنية التقليدية للمجتمع ما تزال تمارس دورها الحيوي في العملية السياسية حيث يقل تأثير العوامل الديمقراطية التي تتصل بالبرامج والمشاريع السياسية للمرشحين. ويمكن القول في هذا السياق أيضا بأن المجتمع لم يشهد حداثته السياسية بالمعنى الديمقراطي أي وفقا لمعيار الثقافة السياسية. فالمجتمع ما زال يعاني من ضعف وتيرة الثقافة السياسية وهو في أمس

الحاجة إلى تحديث الذهنيات وتفكيك الأنماط العقلية التقليدية والبنى الاجتماعية التي تساندها.

٢/١١ - توصيات الدراسة ومقترحاتها:

بناء على معطيات هذه الدراسة التي بينت بوضوح كبير تأثير العوامل التقليدية الطائفية والقبلية والعشائرية وتراجع العوامل الديمقراطية والفردية مثل البرامج الانتخابية والخصائص الفردية للمرشحين فإن الدراسة تقترح ما يلي:

- العمل على تطوير مشاريع التنمية السياسية التي يمكنها أن تنمي الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الطلاب والناشئة.
- التركيز في المدارس والمؤسسات التربوية على أهمية المواطنة والتربية على التسامح ونبذ القيم القبلية والطائفية والعشائرية.
- تعميق ثقافة المواطنة وتأصيل قيم الانتماء الوطني عبر برامج تربوية وإعلامية وسياسية.
- إنشاء مؤسسة علمية بحثية للتنمية السياسية في الكويت تكون مهمتها المساهمة في إرساء الممارسات الانتخابية الصحيحة وإضعاف الولاءات العشائرية والطائفية والإثنية.
- إنشاء مركز بحوث لاستطلاعات الرأي العام يتخصص غالبا في الشأن السياسي، ويعنى بقضايا العمليات الانتخابية ويساعد على التأثير في مكوناتها الأساسية.
- إجراء دراسات سياسية وسوسيولوجية معمقة حول هذه القضية لتوجيه السياسات الوطنية في هذا المجال وإرشاد خطواتها في ترسيخ نظام انتخابي وطني وديمقراطي. فهناك حاجة حقيقية ماسة إلى مزيد من البحوث التي يمكن أن تساعد في رصد تأثير الأنماط السلوكية والعقلية في ثقافة الانتخابات، وهذا يتطلب بالضرورة إجراء عدد كبير من الدراسات الاجتماعية توخيا لمعرفة أكثر

عمقا وموضوعية عن الاتجاهات الانتخابية لدى المواطنين في واقع الحياة الاجتماعية.

- العمل على خفض تأثير المتغيرات القبلية والطائفية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديمقراطية كالبرامج السياسية الانتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة.

مراجع الدراسة

أولا – كتب ومجلات علمية:

- إدارة البحوث في مجلس الأمة الكويتي، (٢٠٠٩) مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، الكويت.
- الحارثي، زايد (١٩٩٢). بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، جدة: دار الفنون للطباعة والنشر.
- الحارثي، فهد العرابي (٢٠٠٩)، ثقافة الانتخابات، محاضرة في منتدى الجمعة في ٢٠٠٩/٣/٦. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.
- الخوري، فؤاد إسحق (١٩٨٣). القبيلة والدولة فى البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- الدويكات، قاسم بن محمد (٢٠٠٤). دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية (دراسة في الجغرافية السياسية) مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى.
- الديين، أحمد (٢٠٠٧). الديمقراطية والانتخابات في الكويت، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، الكويت.
- الرشيدي، بشير (٢٠٠٠). مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة. الكويت: دار الكتاب الحديث.
- الزريقات، فايز (١٩٩٢). التجربة البرلمانية الأردنية الجديدة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد ٤.
- الصلوي، ياسر حسن ناجي (٢٠٠٧). المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من ١٩٩٠–٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية.

- العساف، صالح (١٩٨٩). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الكتاب الأول، الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- النقيب، خلدون حسن (١٩٩٦). صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي.
- جابر، جابر؛ وكاظم، أحمد (١٩٨٥). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.
- جامعة الكويت (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري، الكويت: جامعة الكويت.
- حنوش، زكي (١٩٩٧). مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي لجديد، عالم الفكر، العدد التسعون، السنة الثامنة عشرة، خريف١٩٩٧.
- خزاعلة، عبد العزيز علي (١٩٩٦). المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن: دراسة تحليلية لرأي النخبة، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، منشورات جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.
- دغار، أحمد محمد هادي (٢٠٠٤). الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية دارسة سياسية في تأثير عوامل البيئة الداخلية، أطروحة ماجستير، جامعة صنعاء.
- رضا، محمد جواد (١٩٩٢). صراع الدولة والقبيلة في الخليج: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الجواد، زكريا (٢٠٠٣) انتخابات ٢٠٠٣ في الكويت شجرة الديمقراطية الوارفة، مجلة العربي، العدد ٥٣٩، أوكتوبر، ٢٠٠٣.
- عدس، عبد الرحمن (١٩٨٧). مبادئ الإحصاء الوصفي. الجزء الأول. الطبعة الخامسة. عمان: مكتبة دار الفكر للنشر والتوزيع.
- مساعد بن عبدالله النوح (٢٠٠٤)،. مبادئ البحث التربوي، الرياض: كلية المعلمين بالرياض.
- ملحم، سامي (٢٠٠٠). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- نوير، عبد السلام (٢٠٠٣). الأبعاد السياسية لتطور النظام الانتخابي في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة.
- الحبيب، عبد الرحمن (٢٠٠٩). الانتخابات السعودية وتوجُّهات الناخبين، منبر الحوار والإبداع، الإثنين ١٦-١١-٢٠٠٩:
- المركز اليمني لقياس الرأي العام وبحوث الاتصال (٢٠٠٧) الوعي الانتخابي في اليمن، صنعاء.
- الجولاني، عاطف (١٩٩٣). قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات النيابية، صحيفة الدستور الأردني، العدد ٩١٣٤، الأحد ١٩٩٣/١٢/٥.
- شرابي، هشام (١٩٩١). مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١.
- Enelow, James and Melvin,Hinich (1984). The Spatial Theory of Voting: An Introduction, Cambridge University Press, London.
- Harrop, Martin and William Miller(1991). Election and Voters: A Comparative Introduction, Macmillan, London.
- Layne, Linda, (1986) The Production of Reproduction of Tribal Identities" A Ph.D. Theses, Princeton University.
- The Noor Al-Amjad Foundation (1993). Election 1993: The Day After" Political Perspective, Nov., No. 6.

ثانيا - صحف ومواقع إلكترونية:

- أبو ملحة، وليد سعيد (١٩٩٢). دراسة استطلاعية عن اتجاهات الناخبين في اختيار المرشحين بالانتخابات البلدية، جريدة الوطن السعودية، ١٩٩٢:

www.intekhabat.org/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle= 7119&NrIssue=1&NrSection،

- إدارة البحوث في مجلس الأمة الكويتي، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت،

//www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=164

- الحارثي، فهد العرابي (٢٠٠٩)، ثقافة الانتخابات، محاضرة في منتدى الجمعة في ٢٠٠٩/٣/٦. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام:

www.asbar.com/AR/Contents.aspx?AID=510

- الحربي، دبي (٢٠٠٨). صراع الاغتراب والانتماء والتقليدية والحداثة، جريدة الأبراج:

http: //www.alabraj.org/index.aspx 31/3/2008–

- الكمال، ابتهاج (٢٠٠٨). سلوك المرأة الانتخابي، جريدة ٢٦ سبتمبر، الثلاثاء ١٨ نوفمبر-تشرين الثاني ٢٠٠٨: http: //www.26sep.net/narticle.php?sid=48097

- سلطان، زبير (٢٠٠٧). نبذة تاريخية البدايات الأولى لظهور الهوية العربية، جريدة الفرات، الأحد ٢٠٠٧/٣/١٨.

- شعبان، عبد الحسين (٢٠٠٩). الثقافة الانتخابية... والمعايير الدولية!، جريدة الصباح الجديد، العدد ١٥٥٤ في ٢٠٠٩/١٠/٢٢.

- عزم، أحمد جميل (٢٠٠٨). القبيلة والطائفة والسلفيّة في انتخابات الكويت، جريدة الغد، ٢٠٠٨/٥/٢٣.

- غانم، إبراهيم البيومي (٢٠٠٤). الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، المعرفة، الأحد ١٤٢٥/٨/١٨ هـ الموافق٢٠٠٤/١٠/٣ م:

http: //www.aljazeera.net/Knowledge

- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السلوك الانتخابي لطلبة جامعة بيرزيت، دراسة استطلاعية، "استطلاع يوم الانتخابات" ٢٤ أيار ١٩٩٦:

www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/special/96/przait.html#-heading1

Determinants and Dynamics of Electoral Behavior in the State of Kuwait
A Sociological Study of Students' Opinion at the University of Kuwait

Abstract

This study is a an attempt to investigate the influence of a number of communitys factors and variables in the behavior of electorate, in the State of Kuwait, from the points of view of the students of Kuwait University.

The study was conducted during the first semester of the academic year 2010 on a sample of 596 students from both sexes and from various colleges at Kuwait University. A Purposeful stratified sample was selected while maintaining equal proportions between male and female students and between science and art faculties.

A validated questionnaire was designed to include a series of questions about the determinants of electoral behavior of Kuwaitis from the students' point of view.

Some of the most important results of the study show significant impact of tribalism and sectarianism on the electoral behavior of voters.

The study also shows the weak influence of democratic factors represented in national values and political electoral programs of voters. Furthermore, the study reveals how important is the moral integrity variable, and its role in influencing the voters' behavior. The study comes out with several recommendations and proposals: the most important one is to enhance the political awareness of Kuwaiti voters, and to work on the traditional tribal and sectarian factors in favour of democracy and substantive factors represented in electoral programs, national policies and the moral characteristics of the candidates.

The study also recommends the establishment of a research center in the field of political development in order to raise the cultural and scientific standard of the society in the area of political life, and in the area of public and parliamentary elections in the State of Kuwait.

Author:

Prof. Ali Assad Watfa

- Ph.D Degree in Fundamentales of Education from Caen University, France in 1988.
- Professor of Sociology of Education at Kuwait University

Publications:

1 - Capitalism of the school in a Changing World: The Alienation Functions of Symbolic Violence and The Hidden Curriculum. The Arab Writers Union, 2011.

2 - Fundamentals of Education: A Contemporary Critical Review. Committee of Authorship Translation and Publication, Academic publication Council, Kuwait University, 2011.

3 - Equal Academic Opportunities at The University of Kuwait: The Impact of Social Milieu variables. Center of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University, N? 29, January, 2011.

4 - Cooperation Council for the Arab Gulf States: current issues and the questions of the future (group of authors), the center of Arab Unity studies, Beirut, 2008.

5 - Violence and Aggression in Psychoanalysis, the Syrian General Organization of the book, ministry of culture, Damascus, 2008.

6 - The Rigidity and Innovation in the Arab Mentality, critic revelations, Ministry of Culture, Damascus 2007.

7 - The Education and the Enlightenment in the Developement of the Arab Society (group of authors), the Centre of Arab Unity studies, Beirut, 2005.

8 - History of Education and the Developement of the Educational Thought (co-author), Al-Faisal press company, Kuwait, 2005.

9 - Sociology of school: the structure of the phenomenon of school and its function, The Student Library, Kuwait, 2003.

10- The Education and the Challenges of Fanaticism and Violence in the Arabic world, the Emirates Center for Strategic Studies and Research, United Arab Emirates, 2002.

11- The Reality of Socialization and its trends in Syria, The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, united Arab Emirates, 2001.

12- Education and the Human Rights, Ed. Dar Al-siasa, Kuwait, 1998.

13- Youth: Values, Attitudes and positions, Dar Al-yanabeh, Damascus.

14- Power structure and the problem of educational authoritarianism in the Arab world, Centre of Arab Unity studies, 1999.

15- Pre-school Education, (co-author), The Student Library, Kuwait, 1993.

16- Educational sociology and eductaional issues, Al-Falah. Kuwait, 1998.

Monograph 352

Determinants and Dynamics of Electoral Behavior in the State of Kuwait A Sociological Study of Students' opinion at the University of Kuwait

Prof. Ali Assad Watfa
Department of Educational Foundations
Faculgy of Education
University of Kuwait

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية

الكويت 72454

دولة الكويت

البريد الجوي

BY AIR MAIL

PAR AVION